



في هذا العدد

- الافتتاحية**
محاذير الاستسلام - كوكب معلوف - رئيسة التحرير
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة
صوت سعاد
الرابط للخبر على موقع المجلة
أخبار الحزب
عمدة الإعلام في القومي: لإطلاق اسم الشهيدة خليل على الشوارع والساحات
الرابط للخبر على موقع المجلة
عقول وسواعد وتضحيات المقاومين أوقفت العدوان
الرابط للخبر على موقع المجلة
منفذ عام الشوف يجول على المرجعيات الروحية
الرابط للخبر على موقع المجلة
يوم الأسير محطة نضالية وصمود لا يكسر
الرابط للخبر على موقع المجلة
منفذية سيدني في «القومي» تشارك في الحفل السنوي لتيار المردة في أستراليا
الرابط للخبر على موقع المجلة
سياسة
المفاوضات والوقت المستقطع - سعادة مصطفى أرشيد
الرابط للمقال على موقع المجلة
مند تأميم قناة السويس إلى أزمة مضيق هرمز - فارس بدر
الرابط للمقال على موقع المجلة
ماذا لو صمت العالم عن الحق؟ - غسان عبد الخالق
الرابط للمقال على موقع المجلة
الهوة عميقة بين السلطات الرسمية والانتماء الوطني - محمد عواد
الرابط للمقال على موقع المجلة
- التحول الجولاني في دمشق: - د. نبيلة غصن**
الرابط للمقال على موقع المجلة
الجولاني على خطى الأسد - سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
تقرير
بناء مستوطنات في جنوب لبنان - لينا شلهوب
الرابط للمقال على موقع المجلة
حجر الزاوية
هوس الهوية - نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة
مجتمع
المغتربون في زمن المحنة - د. ادمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة
«كرونولوجيا» الطغاة عبر التاريخ - أنطوان يزيك
الرابط للمقال على موقع المجلة
ثقافة
نظامنا الطائفي المسمى «ديمقراطية توافقية» - د. صفية سعادة
الرابط للمقال على موقع المجلة
رأي
الإطار الدستوري لدولة فلسطين - عبد العزيز بدر عبد الله القطان
الرابط للمقال على موقع المجلة
الكلمة الفصل
تبدل الأدوار... حين تُفرض الشروط ولا تُطلب - د. طارق سامي خوري
الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه - مسؤول الموقع: جنى الصايغ

للتواصل: Sabahelkheynews@hotmail.com

مهاذير الاستسلام

كوكب معلوف - رئيسة التحرير



الافتتاحية

من بنت جبيل إلى الخيام، معلنا ما
اسماه الخط الأصفر على طول حدود
هذه المنطقة برا وساحلا ثم مستمرا في
التدمير (رغم إقرار الهدنة) بحقد لا
مثيل له وخارج كل اطر القوانين الدولية
والإنسانية في جريمة حرب مشهودة
ضد حضارة يزيد عمر عمرانها على
اربعمائة عام.

لسنا في وارد التعرف من جديد على
عدو الحضارة والإنسانية هذا واطماعه
ومنهجيته لا يردعه أي وازع أو رادع
انساني أو حقوقي، ولا حتى حصانة
لنطاقم إعلامية أو طبية، كله تحت

لم ينتظر وقف إطلاق النار الأخير
كثيراً حتى تعود دولة العدو الإسرائيلي
إلى نهجها السابق من الارتكابات بعد
وقف النار السابق في 27 ت² 2024،
فعدت إلى القضم والتموضع وتثبيت
المواقع، ثم في التدمير المنهج وهذا
ما دفع المقاومة إلى عدم الانصياع كلياً
إلى الهدنة المقررة كما اعلن قادتها،
عندما دعوا الأهل إلى العودة إلى أماكن
النزوح، بعد تفقد قراهم، ومن ثم كانت
الاستعدادات للرد على التدمير المنهج
للعُدو المجرم الذي جرف الأرض والبيوت
وحتى الشجر، لا سيما في البلدات التي
كبدته خسائر ضخمة، بعديده وعتاده

والجغرافية وحتى الدينية مهيمنة على مراكز القرار في العالم ، باستعمال كل الأساليب وخاصة داعمها الأساسية الولايات المتحدة الأميركية ، واليوم تكفل فضائح «ابستين» القدرة لهذا العدو واستمرار ابتزازه سيطرته على القرار العالمي، وعلى وثرواتها وعلى خريبتها المزعومة «إسرائيل الكبرى»، باعتراف العدو نفسه، وبدل تعزيز القدرات تستمر دولتنا بالغرف من مشروع جديد - قديم الا وهو تثبيت نهج «قوة لبنان في ضعفه»، دون الخجل من إعلانه بينما العالم اجمع يسعى لتعزيز معايير قدراته وقوته في كوكب تنهض فيه الدول القوية بطمعها وهيمنتها على ثروات الأرض وباطنها لحياة من دول الاستسلام.

الدولة اللبنانية التي عانت لنحو أربعة عقود ونيف من حياة الكيان اللبناني من حرب أهلية وتداعياتها، وليس حروب الآخرين كما يزعمون، لأن شعبنا يرفض ضعف دولتهم، وهم لم يقصروا بتقديم دمهم وحياتهم وآمالهم لحياة عز لبلدهم ويساندتهم احرار العالم.

صادم للجنوبيين اليوم ان يشاهدوا ارضهم وارزاقهم تهدم والدولة تتفرج، صادم خطاب دولتهم ومسؤوليها ورأس دولتهم عن انهماك بإصلاح قسطل ماء لقرى مرجعيون، فيما اهل البلدات

مرمى نيرانه، يشرعه له تلموده وتوراته. ما يفعله العدو في جنوب لبنان، سبق له فعله في غزة، لكن المستهجن في الأمر، انه فيما العالم بأجمعه، على بينة من جرائم هذا العدو ، وهو محط استنكار شعوب ودول وحيث يتقدم باضطراد عدد المعارضين الناقلين وعلى الاستعجال بمحاسبته، تقوم الدولة اللبنانية بإعطائه براءة ذمة من خلال موافقتها على التفاوض المباشر حتى قبل انصياعه لمفاعيل وقف النار، ودون ان تعمد إلى توظيف ارتكابات العدو في الدفاع عن نفسها وشعبها، راضخة للضغوط الأميركية. المرة الأولى على مستوى سفيري لبنان ودولة العدو لكن الثانية بحضور رئيس الوفد السفير السابق سيمون كرم لمواجهة سفير دولة العدو في واشنطن، «يحيئيل ليدر» وهو الخبير الاستراتيجي بالمطامع الصهيونية وله ابحاثه التاريخية العديدة، كما لديه جمعيات تعنى بتعزيز الاستيطان. هذا الاستخفاف بسوية الوفد اللبناني المفاوض يظهر خفة منقطة النظر، بتعاطي الدولة اللبنانية مع دولة طامعة محتلة، ابسط ما يوصف به تاريخها انما مجرمة، نشأت بالمجازر واستبعاد اهل الأرض واستيطانهم مكانهم وتمت بسردية مزورة للحقائق التاريخية

أكبر من العدو في الارتكابات. فيغتال المزيد، بعد قتل مهى ابي خليل وجيرانها عن قصد، قبل وقف النار، يستمر، فيغتال الإعلامية امال خليل، بقصد منع الكلمة الحرة ونقل الحقيقة، بعد اغتيال الإعلامي علي شعيب ومن معه.

الاستهداف بات واضحاً لكل الراضين لسردية يفرضها العدو، ويتبناها الاعلام المأجور يعلل ما يشاء ويزعم ما يشاء.

ان التدمير الذي تسببه الحروب ليس هو ما يحدد الربح والخسارة امام الحروب عبر التاريخ في العالم. والامثلة عديدة ستالينغراد تهدمت بالكامل، ولكنها كانت هي المنتصرة وفيتنام دفعت الدم الكثير وانتصرت، الجزائر دفعت مليون شهيد ثمن تحررها وتحررت.

اليوم بنت جبيل والمطلة والخيام ... دخلوا التاريخ لبطولاتهم وهذه البلدات والقري سواها.. ترفع صوتها في وجه المستسلمين في الدولة رافضة هذا التخاذل ووضع الخطوط على ارض الجنوب لا الأصفر ولا سواه محذرة من استمرار نهج مصافحة العدو على حساب دم الجنوبيين وارزقهم فالعقاب كبير وارضهم كلها خط احمر للاستسلام.

الجنوبية يمنع بقاءهم لأنهم من طائفة أخرى!!

وصادم ايضاً انهماك الدولة مع السفير البابوي وبطريك الموارنة بالسعي لإنشاء ممرات إنسانية للقري والبلدات المسيحية لتستمر في الحياة، فيما لا تفرض الدولة ومعها الرجال الروحيين ثقلهم المعنوي ليكونوا مساندين للجنوبيين كافة بطوائفهم وفئاتهم.

الجنوب يدمر ويفرغ من ساكنيه، لجعله ارضاً محروقة ومنطقة امنية تسهل على العدو وداعميه جعلها حزاماً امنياً يهيمن عليه العدو، يذكرنا طبعاً بما أوردته كتب تاريخية عن دور ملتبس ومشووم لمسؤولين في الدولة اللبنانية ورجال دين تعاونوا مع العدو لتهجير جبل عامل.. واليوم بحري الفعل نفسه.

الجنوبيون المقاومون الذين قرروا العودة عن وقف النار هم أكثر من يفهم شكل العلاقة مع هذا العدو، علاقة الحديد والنار وان أي تهاون بمنطق القوة، ثم السير في مسار الاستسلام هو توجه طوعي نحو الحرب الاهلية، وبين السلطة القائمة واهل البلد. ولن يتنازل الجنوبيون عن حقهم وارضهم مهما كلفهم الأمر من اثمان.

نهج الدولة المتخاذل يقابله توغل

صوت سعادته

التي يمكن أن تكون مدة تقلصيه ومدة أخرى انتفاخيه، كأن تقول «حزب بيروت، قومي لبناني، عربي» «حزب، عربي، قومي، انساني»، أو «حزب عربي، قومي، لبناني»، أو «حزب لبناني، قومي عربي» وتضاف الى هذه «القومية المتراوحة» كل النعوت التي تنتحلها الرجعية الجديدة وتحولها الى «موضة دارجة»!



صوت سعادة

إن في البلاد تضارباً في الأهداف وتصادماً في الحزبيات الدينية وقضاياها الرجعية. وهذان التصادم والتضارب يسببان نفيين أكثر. ولكن غرض النفيين ليس ما صورته العقلية الشرقية بشكليتها الغربية من أنه «رفض الغرب رفض الاستعراب» بل هو رفض كل من الحزبيتين الرئيستين أهداف الحزبية الدينية الأخرى «القومية» والسياسية! فماذا تفيد الأمة الى رفض التعصب الديني وقبول التعصب لأغراض التعصب الديني؟!

إن أعظم تفسخ وتفكك تصاب بهما أمة من الأمم هما التفسخ والتفكك الناتجان عن تحويل الطوائف الى «أمم» بالمعنى الحرفي، وتحويل الحزبيات المتعددة الى قوميات تتضارب في الأهداف بين انفصالية انعزالية ضيقة، تقلصيه، خانقة واتصالية اتحادية منفلشة مشتتة ومضيعة. وإن أغرب سفسطة من سفسطات الرجعية الجديدة هي محاولتها التوفيق الظاهري، الشكلي بين «قوميتين» رجعيتين بإنشاء «القومية المتراوحة»

جريدة «الجيل الجديد» العدد 13
في 21 نيسان 49

عمدة الإعلام في القومي:

لإطلاق اسم الشهيدة خليل على الشوارع والساحات



هذا، وتتقدّم عمدة الإعلام، باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، بأحرّ التعازي والمواساة من عائلة الشهيدة أمل خليل، ومن أسرتها في جريدة الأخبار، إدارةً وزملاءً وعاملين، ومن عموم الجسم الإعلامي الملتزم قضايا الوطن والأمة. كما تتمنى الشفاء العاجل للإعلامية زينب فرج.

عمدة الإعلام - 23-04-2026

صدر عن عمدة الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي:

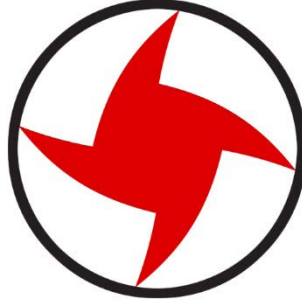
تدين عمدة الإعلام في الحزب، بأشدّ العبارات، عملية الاغتيال الموصوفة التي قام بها العدو بحقّ الزميلة الشهيدة أمل خليل.

وتعتبر العمدة أنّ العدو تقصّد اغتيال ابنة الأرض، وواحدة من أكثر الصحفيين مهنيةً، الشهيدة أمل خليل، وذلك في إطار سعيه إلى إخفاء الحقيقة، التي كانت خليل أحد جنودها الذين ما بخلوا يوماً عن العطاء في سبيلها.

وإذ تعتبر العمدة أنّ السلطة اللبنانية تقاعست عن القيام بدورها، عندما لم تتدخل فوراً لتفقد مكان الجريمة، منتظرةً إذنٍ يسمح بدخول المسعفين إلى أرضٍ لبنانية، فإنها تدعو إلى إطلاق اسم خليل على أحد الشوارع أو الساحات العامة، بوصفها مواطنة تشبّثت بأرضها حدّ الشهادة.

عقول وسواعد وتضحيات المقاومين

أوقفت العدوان



صدر عن الحزب السوري القومي الاجتماعي:

يهنئ الحزب أبناء شعبنا على الصمود الأسطوري الذي تُوِّج بمشهد العودة إلى الجنوب والبقاع الغربي والضاحية الجنوبية مرفوعي الرأس. كما يتقدّم الحزب بالتهنئة من المقاومين الأبطال الذين، بعقولهم وسواعدهم وتضحياتهم، فرضوا معادلة الردع ومنعوا العدو من تطبيق مشروع القضاء على المقاومة وتغيير وجه لبنان. الحزب واذ يعتبر أنّ للمقاومة الفضل الأوّل في انجاز وقف اطلاق النار، يتقدّم بالشكر من الجمهورية الإسلامية في إيران على صلابتها في إدراج لبنان ضمن معركة التفاوض القاسية مع الولايات المتحدة، كما يشكر الحزب قوى المقاومة في العراق واليمن على مواقفها الداعمة ومعادلات الضغط التي فرضتها، ويشكر أيضاً الدول العربية التي بذلت جهوداً حقيقية في إطار حماية وحدة لبنان ومنع عزله وتقسيمه.

هذا ويتوجّه الحزب إلى بعض من في السلطة بضرورة مراجعة حساباتهم، وعدم المغامرة والانصياع لرغبات العدو، داعياً الجميع إلى التضامن والتكافل الوطني على قاعدة استثمار أوراق قوة لبنان لبناء استراتيجية دفاعية تكون عماد الدولة القادرة.

منفذ عام الشوف يجول على المرجعيات الروحية ويؤكد التمسك بوحدة الصف

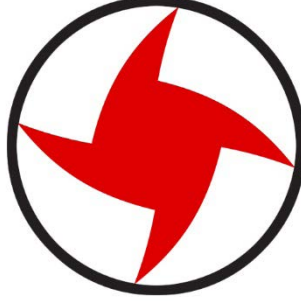


زار منفذ عام الشوف في الحزب السوري القومي الاجتماعي الرفيق شادي راجح، يرافقه عضو المجلس الأعلى الأمين غازي بو كامل، وأعضاء هيئة التنفيذية، ومدير مديرية بعقلين الأمين فادي سعيد الشيخ سعيد سري الدين.

وخلال اللقاء، ألقى راجح كلمة شدّد فيها على أهمية الدور الجامع للمرجعيات الروحية. وأشار إلى أن منطقة الشوف مرت بظروف صعبة خلال فترة الحرب، إلا أن الوعي والتعاون ساهما في تفادي أي فتنة، منوهاً بدور مختلف القوى والفعاليات في هذا الإطار. وأضاف أن الجهود تركزت على التنسيق بين مختلف الجهات، ووضعت مصلحة الأهالي في الأولوية، والعمل على مساعدة النازحين والتخفيف من معاناتهم، إلى جانب السهر على حماية أمن المجتمع وصون كرامة الوافدين إلى قرى الشوف. وأكد راجح أن الشوف أثبتت مجدداً أنها «أرض التضامن والاحتضان»، مشدداً على الحاجة اليوم إلى صوت العقل والحكمة، وإلى مرجعيات روحية تجمع ولا تفرّق، وتوحد ولا تقسم.

وختم بالتأكيد على الالتزام بنهج التلاقي والعمل لما فيه خير المجتمع والوطن، معوّلاً على حكمة المرجعيات الروحية في هذه المرحلة الدقيقة، وشاكراً حسن الاستقبال.

يوم الأسير محطة نضالية وصمود لا يكسر



صدر عن عمدة شؤون فلسطين في الحزب السوري القومي الاجتماعي البيان التالي:

بمناسبة يوم الأسير في السابع عشر من نيسان، نقف وقفة عزّ وإجلال أمام إرادة لا تنكسر، أمام الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين الذين صنعوا من الزنازين منابر للحرية، وجسّدوا بصمودهم أسمى معاني الثبات في وجه الاحتلال.

أولاً: الأسر كفاح مستمر إن يوم الأسير ليس مجرد مناسبة عابرة، بل هو محطة نضالية نستحضر فيها تضحيات آلاف القابعين في سجون العدو، حيث يواجهون أبشع صنوف التنكيل، من إهمال طبي متعمد وعزل انفرادي، في محاولات يائسة لكسر إرادتهم التي لم تزد إلا اتقاداً. إننا نستحضر اليوم نماذج مشرّفة كالأسيرين مروان البرغوثي ويحيى سكاف، وغيرهما من الرموز الذين أثبتوا أن الأسر ليس نهاية المطاف، بل هو امتداد لساحة المواجهة.

ثانياً: إدانة الصمت الدولي إننا في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ندين بشدة الصمت الدولي المخزي والتواطؤ المفضوح

للمنظمات الحقوقية، لأن العجز الأممي عن لجم جرائم التعذيب المنهج يجعل هذه المؤسسات شريكة في الجريمة. وإن ما يتعرض له أسرانا هو جريمة ضد الإنسانية تستوجب تحركاً فعلياً يتجاوز بيانات الإدانة الخجولة نحو محاسبة قادة الاحتلال.

ثالثاً: عهد الثبات والتحرير تؤكد عمدة شؤون فلسطين على الثوابت التالية:

التحية والإكبار لأبطالنا الذين حوّلوا السجون إلى مدارس نضالية، وأثبتوا أن الإرادة الحرة أقوى من جدران الزنازين. أولوية القضية ستبقى قضية الأسرى، وفي مقدمتهم عميد الأسرى الرفيق يحيى سكاف، أولوية وطنية لا تسقط بالتقادم، وحریتهم جزء لا يتجزأ من معركة التحرير الكبرى. المسؤولية القومية: ندعو كل القوى الحية لتحمل مسؤولياتها الوطنية لنصرة هؤلاء الأبطال، فهم ليسوا وحدهم، بل هم نبض الأمة وصوتها الحر.

إننا على عهدنا باقون، ولتضحيات الأسرى مخلصون حتى تتحطم القيود وتتحرر الأرض والإنسان.

كما نحذر من التوجه نحو تشريع إعدام الأسرى، لما يشكّله من انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني، ومخالفة صريحة لمبادئ العدالة، بما يرقى إلى جرائم تستوجب المساءلة الدولية.

المجد للأسرى، الحرية لفلسطين، والنصر حتمي بإرادة المقاومين.

منفذية سيدني في «القومي» تشارك في الحفل السنوي لتيار المردة في أستراليا



تلبية لدعوة تيار المردة في أستراليا، شارك وفد من منفذية سيدني في الحزب السوري القومي الاجتماعي في الحفل السنوي الذي أقامه التيار، بحضور حشد من الشخصيات والفعاليات.

ضم الوفد المشارك عضو المجلس الأعلى الأمين أحمد الأيوبي وعقيلته الرفيقة كريمة نكد الأيوبي، والمنفذ العام الرفيق طارق ياسين، والرفيقة الإعلامية مرام سيسلي، وناظر التربية والشباب وعقيلته، ومفوض مفوضية النهضة الأيوبي، عدد من الرفقاء والرفيقات.

تأتي هذه المشاركة تأكيداً على عمق التحالف التاريخي والوطني الذي يجمع الحزب السوري القومي الاجتماعي بتيار المردة، وتقديراً للعلاقة الراسخة مع قيادة التيار ممثلة بالوزير سليمان فرنجية والنائب طوني فرنجية.

وقد سادت الحفل أجواء من المودة والتقدير المتبادل، عكست متانة الروابط الوطنية التي تجمع الطرفين في ساحة العمل الاغترابي.

المفاوضات والوقت المستقطع

سعادة مصطفى أرشيد - جنين - فلسطين المحتلة



سياسة

الاربعاء وسط ترقب عالمي لما سيحدث، لكن الذي حدث ان ترامب أعلن من طرف واحد تمديد الهدنة لثلاثة او خمسة ايام بعد ان رأى (زعم) ان النظام قد تغير وان على النظام الجديد القبول بشروط الاستسلام او العودة الى الحرب مع اشارته ان الحرب قد حققت اهدافها طالما ان النظام قد تغير وان المشروع النووي الايراني قد تم تدميره، ولكن حجم الدمار قد يحول دون اخراج اليورانيوم من مخابئه وان إيران لم يعد

في الثامن من نيسان الجاري بدأت الهدنة بين طرفي الحرب الايراني والامريكي واعقبها جولة مفاوضات في اسلام اباد، ولكن المعضلة ان الولايات المتحدة كانت قد افترضت انها تستطيع في جولة المفاوضات هذه تحقيق ما فشلت عن تحقيقه بالحرب وذلك بإملاء شروطها على طهران التي تعني الاستسلام الشامل لدوله لم تهزم اصلا لا بل انها حققت قدرا من التوازن مع خصومها. انتهت هذه الهدنة فجر اول أمس

لديها صواريخ طويلة المدى.

لكن ما يجري على الارض امر لا يفيد بان ترامب معني بنجاح الجولة الثانية من التفاوض، اذ ان تقرير صادر عن مجلس الامن القومي في روسيا يقول ان الولايات المتحدة واسرائيل لا تنظران الى مفاوضات اسلام اباد نظرة جدية وانما لتقطيع الوقت واعادة الموضوع العسكري وحشد مزيد من الاساطير من اجل العودة للحرب.

يبدو هذا التقرير معقولا إذا نظرنا لهذه الحرب باعتبار انها تستهدف اولا تحقيق مسائل استراتيجيه تتعلق بالأمن القومي والمصالح العليا لكل من واشنطن وتل ابيب واثانيا الى تامين مصالح سياسية مهمة لكل من دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو.

في الجانب الاول ترى واشنطن ان ايران هي الطائر الوحيد في هذا الشرق الذي يغرد بالكامل خارج القفص الامريكي وانها من يقف ضد مصالح الولايات المتحدة ويهدد حلفاءها في تل ابيب اولا واثانيا وثالثا ويهدد رابعا من يعتبرون انفسهم خلفاء لواشنطن على الساحل المقابل للخليج، وان كان ترامب لا يعتبرهم حلفاء وانما دفتر شيكات حسب

قوله، والحرب على ايران وتغيير النظام يستهدف الصين ايضا الخصم الاول لواشنطن والتي تعتمد في بناء ازدهارها على النفط الايراني بنسبة عالية والتي تشتريه باليوان الصيني اي خارج نظام سويفت القاضي بحظر بيع وشراء البترول الا بالدولار الامريكي اضافة الى ان ايران سوق مهم للبضائع الصينية، اما تل ابيب التي اصبح لديها امتدادها الابراهيمي من مغرب المحيط الهادر الى بترو دولار الخليج الثائر، فهي لا تريد شريكا لها في هذا الاقليم، وان كانت البداية في الحرب وتحطيم ايران فان القائمة بعد ايران ستشمل تركيا التي تراقب الحرب بدقه وقلق وباكستان صاحبة الدور الجديد المدرك لما تريده اسرائيل.

نتنياهو بدوره المالك الحصري لتطوير نظرية الفوضى الخلاقة لتصبح نظرية الحرب الدائمة يرى ان هذه الحرب يجب ان تتواصل لتحقيق هدفها الرئيس بتحطيم النظام وهو الامر الكفيل ان حصل بشطب باقي اهداف الحرب مثل المشروع النووي والمشروع الصاروخي وقطع العلاقة بين ايران وحلفائها، اذ تصبح ايران دوله منكفئة على داخلها فاقدة لسيادتها على ثرواتها وخاصة النفطية، ولا تملك من السلاح ما يجعلها قادرة على الحصول

في صالحها وفي غير صالح خصومها خاصة وأنها قد استطاعت تدويل وتعميم الازمة لتطال العالم اجمع بما فيه الداخل الامريكي بسبب نقص توريدات النفط.

اما في الجانب الاخر فخصوم إيران ترامب ونتنياهو، يملكون شخصيات متورمة تفرض على بلادها رغائبها واهوائها فالحرب مرهقة لترامب بسبب ارتفاع الاسعار والازمة العالمية وتردي علاقته مع حلف الناتو واوروبا الغربية اضافة الى مشاكله الداخلية خاصة وهو مقبل على الانتخابات النصفية التي كان يعتقد ان مفتاح النجاح فيها انتصاره على إيران والذي قد تصبح ورقة الفشل في هذه الانتخابات مرتبطة بفشله في حربه هذه.

نتنياهو بدوره يرى ان هذه الحرب من شأنها ان تمدد له ولاية جديدة خاصة وان الانتخابات الإسرائيلية على الابواب وان فشله في العودة الى مقعد رئاسة الحكومة يعني حجه لزنزانة في السجن بتهم الفساد الموجهة اليه.

هكذا يمكن القول ان المفاوضات ليست الا وقت مستقطع ولكن الحرب متواصلة والنصر بها يعتمد على ادارتها والقدرة على الصبر واحتمال اعبائها.

على الخبز ودفع الرواتب كما نرى اليوم في معظم دول الاقليم من المحيط الى الخليج، حينئذ تتفرغ اسرائيل بعد ذلك للمواجهة مع تركيا وقد تكون ساحتها من حوران في الجنوب حتى ادلب والرقعة في الشمال ومن بعدها لباكستان وهذا ما يراه نتنياهو لترتيبات ما بعد الحرب التي يفترض انه سينتصر بها في النهاية ترامب لكن بالحقيقة اليوم الثاني قد لا يكون اسرائيليا امريكيًا، وانما ستحدده مجريات الحرب وبالتالي قد يكون ايرانيا بامتياز فايران التي ترى انها ستخرج من هذه الحرب منتصرة او على الاقل انها لن تخرج مهزومة وهذا كاف لترتيباتها لما بعد الحرب التي ستتجاوز بكثير دعم حلفائها في اليمن والعراق ولبنان وفي التصدي للعدوان الاسرائيلي على فلسطين لتصل الى جوارها الخليجي الذي كانت سابقا تحاول ابقاء الاشتباك معه في حدودها الادنى لكن هذه الحرب كشفت ان السياسة الإيرانية في هذا المجال لم تكن دقيقة في حساباتها فهؤلاء ليسوا الا ادوات واظافر وانياب لإعدادها وحتى لإعدادهم.

إيران ترى حتى الان انها قوية وتستطيع استثمار عناصر القوة لديها كلما تقدم الزمن، وكلما صارت الامور

منذ تأميم قناة السويس إلى أزمة مضيق هرمز

فارس بدر



سياسة

اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية وحركة أنصار الله في اليمن، قد أمّن لإيران عمقاً جيوسياسي باتجاه البحر الأحمر ومنطقة شرق المتوسط، ولعلّ هذا ما يفسّر إصرار الإيرانيين على أن لا تُستثنى أي جبهة من اتفاق وقف إطلاق النار حتى لا يتمّ لاحقاً الاستفراد بأيّ طرف على حدة من قبل التحالف الأميركي/الإسرائيلي.

في هذا الإطار، فإنّه يمكن مقارنة ما جرى على مدى الأسابيع الماضية منذ بدء العدوان

هل نحن أمام متغيرات جيوسياسية وانبثاق نظام عالمي جديد???

ها وقد انتهت الجولة الأولى من المفاوضات بين الولايات المتحد وإيران، فيما المحللون يخرجون بانطباع عن نتائج سلبية مبنية على التصريحات الأميركية من جهة، والإيرانية من جهة أخرى، والتي تعلن عن فجوة كبيرة في المطالب التفاوضية للطرفين.

ممّا لا شكّ فيه أنّ التحالف الذي جمع فصائل الحشد الشعبي العراقية وحزب الله

إلا أنه في خضمّ هذا الصراع بين واشنطن من جهة والقوى الأوراسية من جهة أخرى، خرجت قوّة إقليمية هي إيران لتعلن رفضها للولايات المتحدة تحت شعار التنمية العلمية المستقلّة والمتمثلة بامتلاك المعرفة النووية.

ولقد شكّل العدوان على إيران لحظة الذروة في عملية التحوّل في النظام العالمي، للانتقال من عالم أحادي القطبية خاضع للهيمنة الأميركية ومعها «إسرائيل»، إلى عالم متعدّد الأقطاب تبقى فيه واشنطن لاعباً دولياً لكن هذه المرّة بشراكة كاملة مع روسيا والصين، حيث تكون السيادة على مضيق هرمز تماماً كما كانت جائزة مصر في استعادة السيادة على قناة السويس.

بناءً على ذلك، وبالاستناد إلى عمق عملية التحوّل في بنية النظام الدولي، فإنّ عملية الانتقال هذه قد تأخذ وقتاً أطول ممّا تطلّبه عملية الانتقال في النظام الدولي قبل سبعين عاماً والتي كانت ذروتها العدوان الثلاثي على مصر.

من هنا لا بدّ من انتظار الجولات المقبلة. وإذا كانت أزمة السويس قد رسّخت أفول نجم بريطانيا وفرنسا لصالح صعود الدور العالمي للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي... فإنّ فشل العدوان على إيران سيؤدّي إلى تراجع الهيمنة الأميركية وبروز قوى تشاركها الدور الريادي العالمي، وعلى رأسها الصين وروسيا بالإضافة إلى دور محوري لإيران.

على إيران وحتى بدء المفاوضات في باكستان، بالعدوان الثلاثي على مصر في شهر تشرين الأوّل عام 1956.... فقبل سبعة عقود كان مقدراً للعالم أن يشهد لحظة تاريخية مفصلية شكّلت الذروة في مسار التحوّل في بنية النظام الدولي.

كان النظام العالمي يمرّ بمرحلة انتقالية من عالم تسود فيه القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا وفرنسا) إلى عام تبرز فيه قوتان جديدتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وكان قد مرّ عقداً كاملاً على نهاية الحرب العالمية الثانية، حين وصلت عملية التحولات إلى لحظة الذروة، عندما قررت قوّة إقليمية جديدة صاعدة (مصر) إلى تحديّ الهيمنة الغربية لتصل الأمور إلى اللحظة التي أعلن فيها الزعيم المصري جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس.

العدوان على إيران يشبه إلى حدّ كبيراً جرى ضدّ مصر في العام 1956، يوم بدأ الحديث عن تحولات في بنية النظام الدولي لجهة أفول القوى التي تسيطر عليه لصالح صعود قوى جديدة تريد أن يكون لها حصّة في النظام الدولي الجديد.

في هذا السياق برزت تكتلات جديدة، على رأسها منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس لتشكلا منصّتين بديلتين عن المنصّة الدولية التي كانت قد رسّختها الولايات المتحدة لتكون قاعدة لهيمنتها العالمية.

ماذا لو صمت العالم عن الحق؟

غسان عبد الخالق



سياسة

لبنان وفلسطين وعلى كامل هذا المشرق فالיום ليس هناك من صراع سلطوي بين من أسلم لله بالقرآن وباعتقادي لم يكن هناك صراع في زمن النبوة على ما جاء به الكتاب الحنيف لذا فكرة التشيع خرجت من مضمونها الديني البحت الذي رافق مسيرة الإسلام إلى أفق جديد ذو معطى إنساني واجتماعي اممي يتعلق بالحق وطالبيه امام

ما جرى في لبنان وتحديداً جنوبه من ملاحم بطولية ضد أعتى قوة عرفتها البشرية منذ التاريخ الجلي، خاضها شبان وفتيان ورجال كُنُو بالشيعية لان اجدادهم فيما مضى تشيعوا لعلي في معرض صراع السلطة الذي قام بعد موت النبي العربي.

ان ذلك الموقف وجب قراءته قراءة متمعنة بعد الذي جرى في

وأزر اولئك الأبطال من كافة المناطق والأديان والمذاهب والذي منهم المؤمن ومنهم من ليس بذلك. علينا ان نطلق عليهم صفة الشيعة. بهذا المفهوم علينا المواجهة إلا وهو التشيع للحق كائن من كان طالبه فبلا عدل لا يقام سلم لا اجتماعي ولا سياسي فما بالكم وان جماعة الغطرسية والاستعباد وناكري الحق هم من يديرون هذا الكوكب ويدعمهم بذلك طالبي السلطة والنفوذ ممن يعيشون بيننا يبررون مواقفهم صباحا ومساء بأننا ضعاف مغلوب على امرنا وعلينا طأطأة الرأس والإذعان للبقاء على قيد الحياة.

تخلوا لو فعل ذلك كل من بعث نبياً أو أرسى مفاهيم الحرية والعدالة والحقوق هل كان لمثل هؤلاء ان يتقلدوا منصباً او يعيشون بكرامة؟ يبدو ان فكرة «الغوييم» هي ما اعتنقوه وعلينا ان نعيدهم إلى الصواب كما حال الخراف الضالة.

القوة الغاشمة والتسلط والاستعباد وإخضاع الشعوب.

فهؤلاء الأبطال بوقوفهم في وجه الغطرسية لم يعودوا طالبي ولاية كما يزعم البعض فإن الولاية في غزة او على كامل التراب الفلسطيني او حتى اللبناني لكي يقوموا بما قاموا به؟ وهل يستحق قوم يقودهم عباس او عون وسلام وكل دكة هذا المشرق ممن يقال انهم جنحوا للسلم، التضحية من اجلهم وخسارة الأرواح والممتلكات؟ ان فعلهم يذكرنا بالعظماء الذين أدركوا الحق منهم من نبذ ومنهم من صلب ولم يبدلوا تبديلاً.

لذا ومن باب اولى ان يعاد تصنيف مفردة «شيعة» لا سيما في بلادنا كما وفي باقي الامم، فالأميركي الذي نزل إلى الميدان في جامعتة ودروب معظم ولايات اميركا الشمالية مستنكراً شاجباً هو شيوعي، كذلك الياباني، والكوري الجنوبي، والأوروبي، والاسترالي. كما العالم كذلك من ساند ووقف

الهوة عميقة بين السلطات الرسمية والانتماء الوطني

محمد عواد



سياسة

وفي هذا الإطار، جاء وقف إطلاق النار مائلاً إلى الشروط الإيرانية الكاملة التي تشمل جبهة إيران والجبهات الأخرى، وأكثرها اشتعلاً جبهة لبنان، غير أن قبول العدو اليهودي بهذا الوقف جاء جزئياً وليس شاملاً لكل لبنان، وذلك نتيجة المواقف السياسية للسلطة اللبنانية، التي عملت جاهدة لمنع إيران من الإصرار على وقف النار في كل لبنان بإيعاز من الإدارة الأمريكية نفسها.

وفي سياق هذه النتائج، يتجه المشهد اليوم في إيران نحو اتجاهين محتملين ومتوازيين. الأول يتمثل في توجه

أن الولايات المتحدة الأمريكية والعدو اليهودي سعياً بكل قوتهم العسكرية والدولية لإخضاع الجمهورية الإسلامية في إيران وحركات المقاومة في بلادنا وفي اليمن، إلا أن هذا المسعى انتهى بفشل كبير. بعدما صمدت إيران وصمدت حركات المقاومة في الميدان العسكري، ما أدى إلى إجبار العدو الأمريكي واليهودي على جر ذيل هزيمته كقوة عظمى تأمر وتنهى دون أن تقول لها أية دولة لا، كما أجبرت الولايات المتحدة على الازدعان لشروط ارادة الشعوب في إيران والامة السورية واليمن في هذه الحرب العسكرية.

الناعم، وعرقلة الأنشطة الاقتصادية والحركة المالية، وعرقلة الاعمار، وضرب الاستثمارات وتخويفها، كما سيفعل ادواته الناعمة لتقليب الشعب على النظام في إيران، ودعم حركات دعاة السلام مع الولايات المتحدة بحجة التعب من الحروب مع الترويج لدول المنطقة المنتعشة اقتصاديا والتي تتمتع بالرفاهية لأنها منساقه خلف الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الوسائل الناعمة ليست جديدة، بل جربت سابقا واصطدمت على مدى 47 عاما بقدرته على ايجاد تحالفات تحترم الامة الايرانية وحريتها وسيادتها. وبناء على ذلك، تكون إيران قد حفظت استقلالها ومواردها وحافظت على خط نهوضها رغم الحرب وتكون قد وجهت صفة للهيمنة الأمريكية

اما في بلادنا، فتبرز صورتان متناقضتان في الحياة السياسية. اول مرتين إلى الارادة الأمريكية واليهودية، وهو ارتهان لا يخدم الامة ولا الوطن وهذه الفئة غير آبهة بوجود الشعب وبقائه، وخطرها لا يقل عن الخطر اليهودي والأمريكاني وقد اثبتت الوقائع العملية انها اداة دنيئة في المشروع.

الولايات المتحدة نحو التصعيد العسكري، وهو ما يعكس جنونا سياسيا، كما طبيعة حكام اميركا المجانين اليوم، وقد اثبتت التجربة ذلك من خلال الدعم المطلق للعدو اليهودي في مشروع ابادة شعبنا في فلسطين، كما تجلى هذا الجنون في فنزويلا واختطاف رئيسها، وبرز كذلك في رفع الرسوم الجمركية على الحلفاء وغير الحلفاء، وفي تهديداته بضم كندا ومناطق اخرى في العالم.

غير ان استمرار هذا الجنون لن يبقى دون تبعات، اذ سيجد امامه مقاومة عسكرية استنزافية قوية تستنزف قوته العسكرية وهيئته كقوة عظمى اولى، وتترك على وجهه علامات مذلة، كما ستؤدي إلى ازمة طاقة دولية وازمة اقتصادية تهدد العالم، بما ينذر بحرب عالمية.

اما الاتجاه الثاني، فيقوم على ان يهادن العدو الأمريكي واليهودي إيران ويتراجع عن عدوانيته، وقد يتجلى ذلك عبر التكاذب في اتفاقيات غير مؤثرة ولا قيمة لها، بما يؤدي إلى انهاء الحرب العسكرية شكليا. الا ان هذا المسار لا يلغي الوجه الاخر للصراع، حيث سيفتح العدو الأمريكي واليهودي على ايران حرب المعهودة الحرب الناعمة بالحصار

وفي المقابل، كان بعض حكام دول الامة السورية، وكذلك دول البترو دولار، بمثابة الخنجر المسموم في ظهر المقاومة التي قدمت أنبل شباب الامة في سبيل تحرير البلاد من الاحتلال والحفاظ على الوطن.

وما زالت هذه الدوامة بين العدو والمقاومة والسلطات الرسمية المرتهنة قائمة، ولا انقاذ لنا منها الا إذا حسمت حركات المقاومة امرها وقررت التخلص من هذه الانظمة المقيتة المستسلمة، بل المتواطئة مع العدو، مما جعل اتساع الهوة كبيرا بين المقاومة والسلطات الرسمية في بلادنا. فعلى الجبهة شهيد يقدم دمه دفاعا عن الوطن والشعب، وفي المحافل السياسية الرسمية مسؤولون يقدمون التنازلات للعدو ويتآمرون على الشهيد ودمائه الطاهرة.

لا يظنن أحد ان محاربة السلطة تشكل تحريضا على الاقتتال الداخلي، فذلك لن يحصل، لان الشعب يقف في صف المقاومة، باستثناء قلة قليلة قد باعت وطنها.

التنازل عن الحق القومي لا يعد عملا سياسيا، ولا نهجا دبلوماسيا تفاوضيا، بل يصنف في خانة الخيانة العظمى.

في المقابل، يبرز المزاج الثاني بوصفه وليد ارادة الشعب النابعة من عمق القيم الوطنية، هذه الفئة واسعة الحضور في اوساط الشعب، الا انها تعاني من معطلات وقصور في تأطيرها وتحويلها إلى قوة عظيمة قادرة على ادارة شؤون الامة. ومن هذه المعطلات الحزبية الدينية والطائفية والنعرات الاثنية والموروثات السلبية التي زرعتها الاجنبي. وعلى الرغم من ذلك، فقد برزت من رحم هذا الوجدان القومي حركات مقاومة منذ اوائل القرن الماضي حتى اليوم، ولقنت الاعداء دروسا قاسية.

غير ان هذه الحركات، انتهجت المقاومة نهجا، ولكنها كانت تعاني من نقص في السلاح والموارد والخبرة التدريبية، ما جعلها بحاجة دائمة إلى دعم خارجي، أدى إلى تراجعها، نتيجة تغير مصالح الدول الداعمة أو لظروفها الداخلية.

الى ان جاءت الثورة الايرانية وانتهت حكم الشاه، وبدلت سفارة «دولة» العدو بسفارة لفلسطين، وقررت الدعم غير المحدود ودون مقابل لحركات المقاومة ولدول الممانعة في بلادنا. لذلك هذه حركات مقاومة اصيلة معبرة عن ارادة الشعب ومصالحه «وليست هذه الحركات أذرع تابعة كما يسوق الأعداء»

التحوّل الجولاني في دمشق: من سيادة التاريخ إلى وظيفة الجغرافيا د. نبيلة غصن.



سياسة

وتركيها التاريخي، وسياقها الإقليمي، كلها فرضت عليها أن تكون في قلب الاشتباك، لا على هامشه.

لكن ما نشهده اليوم هو انقلاب جذري على هذه الحقيقة.

الجغرافيا التي كانت تُستخدم كجسر بين قوى متحالفة، يجري اليوم تحويلها إلى منصة تشغيل مفتوحة. المطارات التي كانت تُفهم كرموز سيادية، باتت تُقرأ كعقد لوجستية ضمن شبكة أوسع. القواعد التي كانت تُبنى لحماية الداخل، أصبحت جزءاً من معادلات تتجاوز هذا الداخل.

ما يجري في الجمهورية السياسية ليس انتقالاً سياسياً، بل إعادة تشكيل قسرية لهوية الدولة. ليست إعادة ترتيب أوراق، بل إعادة كتابة دور. من دولة كانت تُعرّف نفسها عبر المواجهة، إلى كيان يُطلب منه أن يُتقن فن إدارة التنازلات. تبدأ الحكاية الحقيقية:

حين تتحول دمشق من عاصمة قرار إلى منصة وظيفة، وحين تصبح السيادة بنداً قابلاً للمقايضة.

أولاً: الانقلاب على العقيدة - من دولة مواجهة إلى منصة تشغيل.

لم تكن سوريا الشام في أي مرحلة من تاريخها دولة حيادية. موقعها الجغرافي،

في مقابل هذا التحول في دمشق، تتكشف معادلة أخرى في الإقليم: القوة لم تعد فقط في السلاح، بل في التحكم بالمفاصل الجغرافية.

الممرات المائية، خطوط الطاقة، عقد التجارة... كلها أصبحت أدوات ضغط تعادل في تأثيرها أكثر الأسلحة تطوراً. من يتحكم بهذه الشرايين، لا يحتاج إلى إعلان حرب، بل يكفي أن يلوّح بإغلاقها.

هنا تتغير قواعد اللعبة والحرب أصبحت ليس شأنًا عسكريًا أو ميدانيًا وحسب، بل مركبًا اقتصاديًا وسياسيًا مركبًا وهذا ما يجعل أي إعادة تموضع في سوريا الشام مسألة تتجاوز حدودها، لتلامس توازنات العالم بأسره.

رابعاً: لبنان في قلب العاصفة - النموذج الذي يُراد استنساخه.

في هذه المعادلة، لا يمكن فصل لبنان عن المشهد، ليس لأنه ساحة مجاورة فحسب، بل لأنه المرآة التالية للمسار الذي فرض في سوريا الشام. ما يجري هناك ليس مجرد أزمة داخلية، بل محاولة إعادة تشكيل بلد كامل على صورة «الدولة الوظيفية» التي تُدار من الخارج.

الحديث عن الصراع بوصفه صراعاً طائفيًا ليس فقط تبسيطاً، بل تضليل متعمد. لأن جوهر ما يحدث هو صراع على المصير نفسه:

هذه ليست براغماتية، بل تفكيك للعقيدة السياسية للدولة.

فالبراغماتية، في حدودها الطبيعية، تعني إدارة المصالح دون التخلي عن الثوابت. أما ما يجري هنا، فهو استبدال الثوابت نفسها، وتحويلها إلى متغيرات قابلة للبيع والشراء ثانياً: دمشق الرمادية - حين تصعد الاستخبارات فوق الدولة

في قلب هذا التحول، تتشكل صورة جديدة لدمشق: ليست عاصمة مواجهة، ولا عاصمة حياد، بل عاصمة رمادية. مساحة تتداخل فيها الأدوار، وتختلط فيها الخطوط، ويصبح فيها تعريف الصديق والعدو مسألة تقنية لا مبدئية.

هذه الحالة الرمادية تبدو، في ظاهرها، ذكية ومرنة. لكنها في جوهرها تفكيك بطيء للسيادة.

حين تتحول الدولة إلى مساحة لإدارة التوازنات الأمنية، تفقد قدرتها على تعريف نفسها.

والأخطر من ذلك، أن هذا النموذج يخلق شرخاً داخلياً عميقاً. لأن الشعوب قد تتحمل الفقر، وقد تتحمل الحرب، لكنها لا تتحمل طويلاً أن تشعر أن دولتها لم تعد تشبهها.

ثالثاً: الجغرافيا كسلاح - حين تتحول الممرات إلى مفاتيح العالم

وقفت عندها سوريا الشام قبل أن تُعاد
صياغة دورها. الفارق الوحيد أن اللحظة لم
تُحسم بعد.

وهنا يكمن الخطر الحقيقي:

أن يُفنع اللبناني بأن ما يُعرض عليه هو
«خلاص»، بينما هو في الحقيقة الممر ذاته
الذي قاد دمشق إلى عُريها السيادي.

خامساً: وهم الاستقرار - الهدوء الذي
يسبق الانفجار

كل ما يبدو اليوم من هدوء ليس استقراراً،
بل تعليق للصدام فالمنطقة تعيش حالة
«تمديد للتمديد»، حيث يتم تأجيل المواجهة
بدل حلها.

لكن التأجيل لا يُغني الانفجار، بل يضخمه
وكل تسوية مؤقتة، كل تنازل مرحلي، كل
توازن هش... هو طبقة جديدة تُضاف إلى
كتلة توتر تتضخم في العمق. إلى أن تصل
اللحظة التي لا يعود فيها الاحتواء ممكناً.

وهنا، لا يكون الانفجار محدوداً، بل
شاملاً. ليس فقط في الجبهات، بل في البنى
السياسية نفسها.

سادساً: التحول الجولاني - إعادة إنتاج
السلطة بلا جذور

في قلب هذه التحولات، يبرز ما
يمكن تسميته بـ التحول الجولاني. ليس
كحدث سياسي عابر، بل كمشروع لإعادة
تشكيل الدولة من الأعلى إلى الأسفل.

هل يبقى لبنان كيانياً يمتلك قراره، بكل
تعقيداته وتوازناته؟

أم يُدفع تدريجياً ليصبح نسخة أخرى من
نموذج فقد سيادته مقابل وعود الاستقرار؟

ما جرى في دمشق لم يكن حدثاً معزولاً،
بل نموذجاً جارٍ تعميمه. البداية دائماً تكون
واحدة: إنهاك داخلي طويل/ تفكيك تدريجي
للسرديات الوطنية ثم طرح «الاستقرار»
كبدل عن السيادة

في سوريا الشام، قُدّم هذا النموذج تحت
عنوان البقاء وإعادة الإعمار. واليوم، يُطرح
في لبنان تحت عناوين مختلفة: التهدئة،
الإنقاذ الاقتصادي، منع الانهيار. لكن
الجوهر واحد: نقل البلد من موقع الفاعل
إلى موقع المُدار.

هنا، يصبح مفهوم «الرد» أكثر من مجرد
خيار عسكري أو سياسي. إنه خط فاصل بين
مسارين: اول يرى أن المواجهة بكل كلفتها
هي شرط للحفاظ على القرار

واخر يرى أن التهدئة بكل أثمانها هي
الطريق الوحيد للبقاء

لكن التجربة القريبة تقول شيئاً مختلفاً
تماماً: التهدئة التي تُبنى على التنازل لا تنتج
استقراراً، بل تنتج تبعية مُقنّعة.

والبقاء الذي يُشترى عبر تفكيك السيادة،
ليس بقاءً، بل تحوّل تدريجي إلى وظيفة.

لبنان اليوم يقف عند العتبة نفسها التي

تصل السلطة إلى هذه المرحلة، تسقط الأقتعة ويبدأ الخطر الحقيقي.

لأن السلطة التي تفقد سرديتها، تفقد قدرتها على إقناع شعبها. والسلطة التي تفقد الإقناع، لا يبقى لها إلا القوة. والقوة وحدها لا تبني دولة، بل تُوْجَل سقوطها.

لكن التاريخ لا يفرغ من القوى المضادة. في عمق هذا المشهد، يتشكل بصمت ما يمكن تسميته بـ التيار السيادي.

هذا التيار يتشكل في: العقول والكتابات والنقاشات المغلقة

وهو التيار الذي يرفض تحويل الدولة إلى وظيفة، ويرى أن الجغرافيا لا يمكن أن تُدار كخدمة للآخرين.

ثامنا: حتمية الصدام - عندما لا تعود التسويات كافية

السؤال اليوم لم يعد: هل سيحدث صدام، بل: متى؟ وكيف؟

لأن كل المؤشرات تقول إن هذا النموذج لا يمكن أن يستمر وعندما تصل التناقضات إلى ذروتها، لا يكون هناك خيار سوى الانفجار. دمشق ليست مدينة تُدار كقاعدة، ولا دولة تُستأجر كخدمة.

هذا المكان، بكل تاريخه وتعقيده وعمقه، يرفض أن يُختزل في وظيفة.

الاعتراف الدولي مقابل إعادة تعريف الدور الداخلي.

لكن هذه المعادلة تحمل في داخلها تناقضاً قاتلاً.

فالسلطة التي تُبنى على القبول الخارجي دون أن ترتكز إلى شرعية داخلية صلبة، تعيش في حالة توازن هش. قوية في ظاهرها، لكنها فارغة في عمقها.

وهنا يظهر «عُري السلطة» بأوضح صوره: مؤسسات قائمة بلا روح /قرارات تُصاغ خارج السياق الوطني /هوية تُعاد كتابتها وفق شروط الخارج

سابعاً: المقايضة الكبرى - حين تُستبدل السيادة بالبقاء

ما يحدث في جوهره هو صفقة، مهما حاولت الخطابات تجميلها. صفقة تقوم على تبادل واضح:

التنازل عن جزء من الاستقلال الاستراتيجي مقابل ضمان البقاء السياسي.

هذه ليست نظرية، بل واقع يتجلى في: إعادة ترتيب العلاقات/تبديل الأولويات/ صمت مدروس في لحظات مفصلية

لكن المشكلة في هذه الصفقات أنها لا تُبنى لتدوم. لأنها تقوم على شروط خارجية متغيرة، لا على أساس داخلي ثابت. وعندما

الجولاني على خطى الأسد

سومر الفيصل



وتخوين كل من يعارض من جهة أخرى،
وتم صناعة الانجازات الوهمية.
منذ وصولها للحكم في دمشق
اعتمدت سلطة الجولاني على تقسيم
المجتمع السوري بعدة أشكال، «طائفية
ومناطقية وثرورية وفلول»، واستخدمت
هذا التفريق باشغال المواطن السوري
بأزماته الشخصية وعدم انتقاد السلطة
باعتبار أن النقد هو تصنيف للمواطن
فإن كان الناقد شامياً يصبح فلول في
لحظة وإن كان من غير أهل السنة
يصبح أقلوياً، فيما تسير الحكومة على
أوجاع المواطنين غير عابئة بما يعيشونه،
وفي منقلب آخر يسرح العدو الصهيوني

يبقى المشهد السوري مثيراً لكل من
يتابعه، وكل يوم يشهد الشارع أزمة
جديدة قديمة، لا جديد فعلي يحدث في
سوريا إلا كما اعتاد السوريون حدوثه
سابقاً، ولكن تتفاوت نسبة الصعوبة ما
بين الماضي والحاضر.

وأما الإثارة فتكمن في ردود الإدارة
السورية التي لم تتعب نفسها أبداً في
انتاج حلول جديدة أو تمويه جديد
لعجزها عن الحل، بل العكس تماماً
فقد سارت الحكومة المؤقتة على خطى
سابقتها في عهد الأسد بنكران الأزمات
من جهة واستخدام المطبلين لهم

أيضا تعيش باقي المناطق إعادة برمجة طائفية سلفية، فيصبح أي صوت هو ردة على الدين وكفر يوجب الجهاد ضده، فيصبح السكوت مضموناً ويسهل تمرير كل ما يريده مشغلو الجولاني منه، فيصبح تسليم حلب للأتراك باعتماد قانونية عودة الأوقاف لتصبح «عثمانية» وانتزاعها من أصحابها، وبنفس القانون يعود يهود الكيان ليسترجعوا وقفهم الذي تركوه في دمشق وباقي أرجاء سوريا بحكم أنهم أصحاب هذه العقارات واستعادتها من ملاكها السوريين.

كل يوم يمر على السوريين وهم غافلون عن أهمية وحدة صوتهم يطيل من عمر أزمتهم ويساهم في خراب بيوتهم ووطنهم، ودعوات التظاهر التي بدأت في الأيام الماضية هي بداية شعلة الحرية ممن اغتصب البلاد وحكمها من مفتصب حكمها بالحديد والنهار وهو يكمل على سنته وسيرته، ولكن بدل أن تكون لصالح العائلة فتصبح لصالح المشغل الخارجي المحتل.

هل سيترفع السوريين عن أنانية جراحهم ويدركوا أن وحدة الأئم بينهم هي وحدة مصيرهم ويقفوا صفاً واحداً في وجه ما يتم رسمه لبيع البلاد وانتهاء الوطن؟

في جنوب البلاد ويمرح دون رادع أو حتى اعتراض.

إن الشعب السوري يعاني ولا يجروء على الكلام والسبب الوحيد هو الانقسامات التي ترسخت بين مكوناته، فقد اعتاد الشعب السوري على هذه التقسيمات منذ عهد نظام الأسد فكان مصير كل من يعترض على سياسات الحكومة السورية يلقي مصيراً أسود والتهم جاهزة، كما هو الحال اليوم ولكن مع فرق بسيط أن انقسام المجتمع السوري بات واضحاً وعلنياً، والشعب السوري يقف لبعضه على الذلة كي يشمت بعضه من بعض، فالألم السوري رغم وحدته مقسوم ورغم أن الوطن يضيع على مرآى ومسمع الجميع فإن الكل يبقى صامتاً مادام غيره يتألم ويستمتع بألمه لأنه يريد أن يشمت به.

فيما الجولاني وحكومته يستغلون كل هذه العوامل لتنفيذ كل ما يطلب منهم عبر مشغليهم ومن أتوا بهم بالاتفاق الدولي الكبير «الروسي والأمريكي والتركي والصهيوني». والإبقاء على الشحن الطائفي موجوداً عبر عمليات أمنية تحت مسمى القبض على الفلول في الساحل وتوتير المواجهة بين العشائر وأهالي السويداء في الجنوب والخروقات المستمرة في الشمال الشرقي مع الأكراد.

بناء مستوطنات في جنوب لبنان

خطة منظمة «أوري تسافون» الصهيونية

لينا شلهوب



تقرير

أشجار وطالبوا باستئناف الاستيطان في جنوب لبنان ونصب خيام داخل الحدود اللبنانية.

وتأتي هذه التحركات وسط عمليات عسكرية عدوة واسعة، وتوغل في بعض المحاور، وسط تقارير عن حملة استيطانية استباقية.

هؤلاء المستوطنون المنتمون إلى منظمة «أوري تسافون» يطالبون بإنشاء مناطق استيطانية داخل الأراضي اللبنانية، في

في سياق تصعيد ميداني تشهده الحدود الجنوبية للبنان، ومحاولات الكيان الصهيوني تنفيذ مخططاته التوسعية، شهدت الفترة الأخيرة، وتحديداً في أوائل عام 2026، حالات موثقة لقيام مجموعات من المستوطنين «الإسرائيليين» من اليمين المتطرف بتجاوز الحدود اللبنانية الفلسطينية إلى داخل الأراضي اللبنانية، وتحديداً في محيط بلدة يارون، حيث قاموا بزراعة

السيطرة «الإسرائيلية» على المنطقة، مع التشديد المستمر على أن الحضور هناك ليس فقط بسبب الأمن، بل لأن الأرض، وفقاً لاعتباراتهم، هي أرضهم من الناحية التاريخية. أكثر من ذلك أرسلت مجموعة «أوري تسافون» طائرات من دون طيار وبالونات إلى جنوب لبنان في حزيران 2024 تحمل إخطارات إخلاء لسكان المنطقة، كما نشرت خريطة تحمل «الأسماء العبرية الجديدة للمستوطنات في جنوب لبنان» مما يدل على أن المستوطنين لا ينوون «التراجع عن مخططاتهم» وفق أحد المواقع الإلكترونية الأميركية.

الدعم المتزايد لهذه المنظمة شجع القائمين عليها لتوسيع أنشطتها والبدء بالترويج لبيع عقارات جديدة تطل على جبال لبنان ومناظرها الطبيعية الساحرة، بحسب تعبيرهم، بعروض تبدأ من 80 ألف دولار لكل قطعة أرض من رأس الناقورة حتى قضاء صور بما فيها مدينة صور ومرجعيون وحاصبيا. أما القرى التي تقع في نطاق «البيع» فهي رميش، يارون، بنت جبيل، دبل، عيترون، بليدا، ميس الجبل، حولا، المنصوري، كفرأ، قانا، زبقين، عديسة، كفر كلا، مجدل شمس، فرون، الخيام، برج الملوك، كفرحمام،

تكرار لسيناريوهات تاريخية. منظمة «أوري تسافون» التي تعني «استيقظ أيها الشمال» تمكنت من حشد آلاف المؤيدين لها، وقد تأسست بهدف الترويج لاستراتيجية الدعوة إلى الحرب وإعادة الاحتلال وإنشاء مستوطنات «إسرائيلية» في جنوب لبنان. تسعى هذه المنظمة إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في المنطقة عبر نقل مشروع الاستيطان من غزة والضفة الغربية إلى جنوب لبنان. وهي تتبنى رؤية تعتبر استيطان لبنان ضرورة استراتيجية وعملية. وتزعم في رؤيتها (أن «دولة لبنان» لا وجود ولا وظيفة لها، وما هي إلا نتاج تسويات استعمارية بين فرنسا وبريطانيا لتعزيز مصالحهما. وترى أن الحدود الحالية بين لبنان والأراضي المحتلة حدود مصطنعة، لا قيمة لها).

تروج «أوري تسافون» بكثافة منذ نحو عام لفكرة الاستيطان وتوسيع منطقة الجليل لتضم جنوب لبنان باعتبارها جزءاً من «أرض إسرائيل»، والتي لم تقتصر على توزيع منشورات وصور تظهر مكان وشكل المستوطنات الجديدة المنشودة، بل شملت محطات تعليمية عدة، بهدف نشر رسالة المنظمة ورؤيتها بتعزيز

يمكنهم النزوح إلى بعلبك، مما يدعم رؤيتهم لطرد اللبنانيين منها. ويستند مؤيدوها إلى تفسير ديني يعدّ جنوب لبنان جزءاً من «أرض إسرائيل الكبرى لقبيلتي أشير ونفتالي».

تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الصهيونية المسلحة تطوّرت منذ تأسيس الهاغانا عام 1920، مروراً بالإرغون عام 1931 وليحي عام 1940. وهذه الأخيرة تعرف أيضاً بمنظمة شتيرن نسبة إلى مؤسسها أبراهام شتيرن، إحدى أكثر المنظمات اليهودية المسلحة تطرفاً في تاريخ «إسرائيل»، وهي التي شاركت في مجزرة دير ياسين. كل هذه التنظيمات تبنت العنف ضد الفلسطينيين وأسست للأيديولوجيا المتطرفة التي استمرت لاحقاً عبر الأطر السياسية، ولا سيما حزب حيروت الذي تحوّل فيما بعد إلى حزب الليكود. وقد شكلت هذه التنظيمات البنية الأولى لفكر يقوم على القوة كوسيلة لتحقيق المشروع الصهيوني، وانتقل هذا الإرث من التنظيمات شبه العسكرية إلى المؤسسات السياسية بعد قيام الكيان الصهيوني. وليست منظمة «أوري تسافون» اليوم ظاهرة معزولة، بل تمثل استمراراً مباشراً لهذا الخط الفكري.

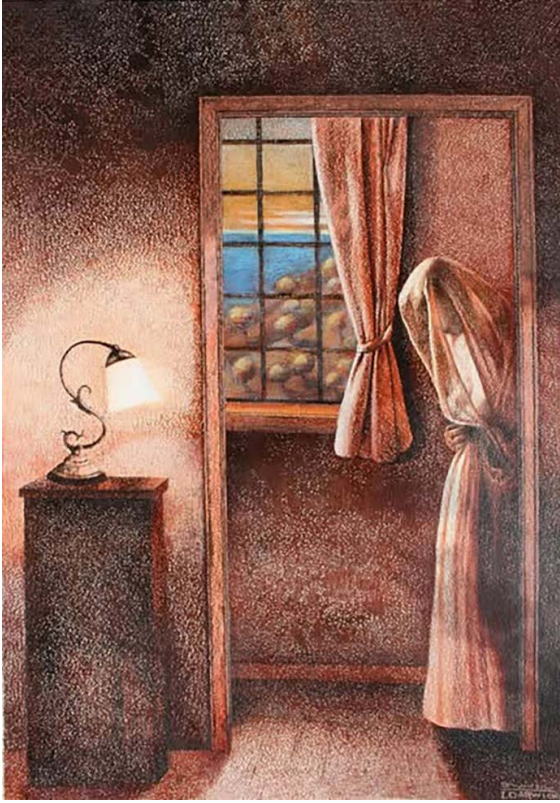
القليلة ... أعضاء «يوري تسافون» يجرون مناقشات منتظمة وي طرحون مقترحات لإعادة تسمية المدن اللبنانية بأسماء عبرية، ويروجون لإعلانات رحلات مستقبلية إلى جنوب لبنان تحت شعار «إنه ليس حلماً... إنه حقيقة». إذن بين ليلة وضحاها قرر الكيان الصهيوني «بيع قطعة ثمينة من لبنان» حسب هذه المنظمة. وقد جاء في أحد إعلاناتها «لنواصل قضم جنوب لبنان ومنع سكانه من العودة، أسهموا في حدوث ذلك وانضموا إلينا».

الحملة الممنهجة للمنظمة تعمدت نشر وتوزيع ملصقات وصور ولافتات في مختلف المدن والبلدات والأماكن العامة شمال الكيان الصهيوني، بما في ذلك الملاعب والملاجئ داعية إلى استيطان لبنان. وأطلقت حملة إعلانية داخل «إسرائيل» على موقعها بعنوان: «حان وقت الحصول على منزل في لبنان»، وكتبت «هل تعلمون بيت كبير وإطلالة على الجبال الثلجية ومجتمع دافئ في أرض أجدادنا؟»، مضيفة «نحن على بُعد قرار استراتيجي واحد فقط من تحقيق هذا الحلم».

إذن من أهداف هذه المنظمة العدوة إقامة مستوطنات دائمة في جنوب لبنان، مدعية أن كل سكان جنوب لبنان

هوس الهوية

نجيب نصير



الفنان عمار الشوا

وهذه الهوية فهي مرهونة بالإنتاج، فما تنتجه المجتمعات هو من يقرر قيمة هويتك، (أنظر في ترتيب قوة البسبوارات حسب قوة المجتمعات ودولها).

لا شيء يحدد الهوية في هذا العصر سوى الانتماء إلى دولة تدير مجتمعاً، وهذا ما يقود إلى أن الهوية شأن حقوقي خالص، يعني بحقوق الفرد وواجباته تجاه العالم ككل، أما الباقي من مظاهر التمايز فهو فلكلور، مهما على شأن التنظير الثقافي حوله، فالتشارك مع

الهوية ... هي منتج بشري مجتمعي حصراً، فإذا كانت نوعية الاجتماع تنتج مجتمعاً فالهوية واضحة ومتميزة ومفهومة ويمكن الفاهم معها، أما إذا كانت نوعية هذا الاجتماع ما دون المجتمع، فإنها لن تنتج هوية، حتى لو كانت إعلاناتها تتطاير في عنان السماء، والدراسات حولها تتكاثر تكاثر الأرناب في البراري، فالحكم هنا صادر و مبرم ليس هناك هوية دون مجتمع معاصر منتج، وإنما هناك ضجيج هوياتي (نعيق تحديداً) يدلنا على طريق الخراب، من تزوير معنى الدولة إلى الحروب الأهلية، بما يعني فقدان لتكنولوجية الدولة، وهي التكنولوجية المختصة بإدارة «المجتمعات» حصر، وليس تقريباً، وليس ما يشبه، وليس تجمعاً سكنياً حول نهر أو عين ماء، بل هو اجتماع المصالح على التسالم والإنتاج وتقاسم الثروة، وهذا فقط ما يحتاج إلى دولة تديره، التي أصبحت شروط ولادتها من لدن المجتمع، واضحة ومعروفة ومعلنة، بعقد اجتماعي يحدد دورها عبر الدستور والقوانين التي بدورها أصبحت معروفة ومفهومة في أرجاء هذا الكوكب الكروي، ومنه تنبثق الهوية إن كانت كبطاقة أو باسبور، يحدد تمايزك عن باقي سكان الكوكب، أما قيمة هذه البطاقة

من أيديولوجيا مهما جمعت من أنصار بقيت دون انشاقات، إن كان بسبب الارتقاء، أو بسبب الحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وهذا من أعمق مسببات التخلف، الذي يفسر بتقديس الأيديولوجيا وتحويلها إلى هوية بقوة التسلط، وهنا يبدأ الفشل بالإنتاج، (أو يستمر إذا كان قد بدأ سابقاً)، وتفشل الهوية بالتميز مهما كان الادعاء بالعمق العلمي عالياً، لأنه لا إنتاج مقصود يدعم ويحمي هذا الادعاء، فامتحان الإنتاج إجباري لكل اجتماع بشري، ومتوالية الرسوب والفشل، لا تتكشف أمام أعضاء هذا الاجتماع، ولا أحد يصارح الناس أن هذا ليس «مجتمعاً»، وهو عقيم عن إحداث دولة، ومن البديهي أن يعاني هذا الاجتماع الجوع والعطش، وشح الطبابة، وقلة الكهرباء، والأمية الثقافية، وكل ما يدعم الهوية المؤجلة، بذريعة الأولويات التي لن تنتهي، إلا بقيام ورشة الإنتاج المجتمعية.

بغض النظر، أو حتى بتجاهل الهوية أو الهويات التي ينظر فيها ولها، فالهوية هي البطاقة التي تمنحها لك، الدولة أو اللادولة التي تنتمي إليها نظرياً، أما عملياً فقيمة دولتك (إذا كانت دولة بالمعنى المعاصر) هو ما يعطيك مكانتك، فإذا كنت مواطناً في وطن منتج ذي دولة شأن، أو تكون من بلاد يحكمها أسياذ ويسكنها عباد، شأن آخر تماماً..... فالمسافة بين الكرامة والمهانة.... هي مسافة دولة، إما أن تكون دولة معاصرة حقيقية، أو المهانة.

العالم بهوية متميزة، لا يعبىء بأي فلكلور، وهو ليس بالأساس من مقومات الهوية المجتمعية القائمة على المصالح، وإلا الشقاق سوف يقع بين سكان قرية ما على طريقة الدبكة، فالتميز هنا موجود ومعترف به، ولكنه لا يشكل مصلحة عليا للقرية، فكيف فيما إذا وسعنا البيكار، وتكلمنا عن بلاد فيها الكثير من الفلكلوريات الضرورية والهامشية، هل نتركها لتفعل فعلها الانقسامى حفاظاً على قيمة الفلكلور، الذي لا يرقى مجتمعياً ليعبر عن هوية، إلا في حال موات الهوية المجتمعية، التي تؤسس للاستمرار وترتقي بسلسلة مع استحقاقات العصر.

على الرغم من كل التنظيرات (وهي كثيرة جداً) حول الهوية، وهي في جل الأحوال هزلية ومضحكة، لأنها تناقش الفلكلور، وليس الثقافة الحقوقية المؤدية إلى نشوء المجتمعات وتوليد دولة، وهي تفترض (التنظيرات) استزادة بالعلم حول مفهوم الهوية والهويات المنفردة والمتداخلة، الجزئية وشبه الكلية، إلا أنها وعلى الغالب كلام لا تطبيقات عملية له، بمعنى استزادة في جهل المطلوب، فأى كان لا يستطيع صياغة مجتمع على توحيد «الدبكة» وأمثالها من المنتجات الثقافية والأيديولوجية، لأنها من خارج الحقل المعرفي لتأسيس المجتمع وتوليد دولة منه، بالإضافة إلى كونه أطروحات شقاقية، فليس من أيديولوجيا حتى لو كانت عظيمة عصية على الانشقاق، والاشقاق، والتقسيم والتبعثر، ولا يوجد في التاريخ كله

المغتربون في زمن المحنة واجب الانتماء ومسؤولية الفعل

د. ادمون ملحم



مجتمع

في اللحظات العصبية التي تمرُّ بها أمتنا، حين تتعرَّض أرضنا لاعتداءاتٍ همجية تستهدف الإنسان وال عمرانَ معاً، فتهدِّمُ المنازلُ وتدمِّرُ القرى والبني التحتية، ويقتل الأبرياء ويشرِّد الآلاف من أبناء شعبنا، لا يبقى السؤال: مَنْ المسؤول؟ بل يصبح السؤال الأشدُّ إلحاحاً: ماذا نفع؟ وأين يقف كلُّ واحدٍ منَّا في هذه المعركة التي تمسُّ وجودنا وكرامتنا ومستقبل أجيالنا؟

وفي قلب هذه العاصفة، يقف الحزب السوري القومي الاجتماعي في الوطن، إلى جانب شعبه، مؤدياً واجبه القومي بكلِّ ما أوتي من إمكانيات. فهو يواجه المرحلة على مختلف الجبهات: إعلامياً، وسياسياً، وثقافياً،

واجتماعياً، ويساهم، قدرَ استطاعته، في تخفيفِ معاناةِ الناس، من خلالِ متابعةِ قضاياهم، وتأمينِ الإيواءِ للنازحين، والوقوفِ إلى جانبِ العائلاتِ المتضررة، والعملِ على صونِ الوعيِ القوميِّ في زمنِ التشويشِ والاضطرابِ والمواقفِ الاستسلامية. غيرَ أنَّ معركةَ الأمةِ لا تُخاضُ في الوطنِ وحده، فالمغترباتُ لم تكنْ يوماً بعيدةً عن صراعِ الأمةِ ومصيرها، بل كانت دائماً امتداداً حيويّاً لقوتها وسنداً أساسياً لنضالها.

لقد أدركَ أنطونُ سعادته هذه الحقيقةَ مبكراً، فخاطبَ السوريينَ المغتربينَ مؤكداً أنَّ ابتعادهم الجغرافيَّ لا يُسقطُ مسؤوليتهم القومية، بل يضاعفها. فقد قال لهم: «لا تقولوا ما لنا ولما يحدثُ في الوطنِ الذي هجرناه، فأنتم سوريونَ وشرفُكم مقيّدٌ بشرفِ سورية.»⁽¹⁾ وأضاف: «لا تقولوا: وماذا نستطيع ان نعمل من هذا البعد الشاسع عن بلادنا وعن مركز الحركة. لا تكونوا قليلي الثقة بأنفسكم.»⁽²⁾ كما حذرهم من الانخداعِ بحرياتِ الأممِ الأخرى إذا بقيتْ أمّتهم رازحة تحتَ العدوان، فقال: «فإذا لم تكونوا أحراراً من أمّةٍ حرّةٍ فحريّاتُ الأممِ عارٌّ عليكم.»⁽³⁾

بهذه الكلماتِ وضعَ سعادته المغتربَ أمامَ حقيقةِ دوره، وجعلَ من وجوده في العالمِ قوةً معنويةً وماديةً لخدمةِ قضيتِهِ. هذه القوة، برأيه، تستطيع ان تفعل في سبيلِ الوطنِ والأمةِ ما يأتي بنتائج كبيرة بشرطِ توظيفها في أطر الخطة النظامية الدقيقة وغاياتها العظمى.

وقد كتبَ سعادته في مطلعِ شبابه، في البرازيل عامَ 1925، منتقداً تقاعسَ الجالياتِ السوريةِ عن مواجهةِ النشاطِ الصهيونيِّ المنظمِّ، ومشدداً على أنَّ العملَ الفرديَّ لا يكفي، وأنَّ مواجهةَ الخطرِ تتطلبُ تنظيمًا وخطةً واضحةً.⁽⁴⁾ ومنذ ذلك الوقت، وضعَ الأساسَ لفكرةِ أنَّ المغترباتِ ليست مجردَ أماكنَ

1 - راجع «نداء الزعيم إلى السوريين عبر الحدود»، أنطون سعادته. الآثار الكاملة - الجزء الرابع، ص 19.

2 - المرجع ذاته.

3 - المرجع ذاته.

4 - راجع بحث «القضية القومية الصهيونية وامتدادها» في أنطون سعادته. الآثار الكاملة - الجزء الاول (مرحلة ما قبل التأسيس 1921-1932) ص 170.

للعيش والعمل، بل مواقع متقدمة للدفاع عن قضية الأمة ونشر وعيها. إن انتشار أبناء شعبنا في قارات العالم يشكل قوة معنوية ومادية كبيرة إذا أحسن توظيفها. فالمغتربون قادرون على أداء دور فعال في شرح حقيقة ما يجري في وطنهم، وكشف طبيعة العدوان وأهدافه، والتصدي لحملات التضليل الإعلامي التي تحاول تشويه الحقائق وتبرير الجرائم. كما يستطيعون التواصل مع الرأي العام في البلدان التي يعيشون فيها، وبناء جسور التضامن مع قضايا شعبهم، والدفاع عن حقوقه في المحافل الثقافية والإعلامية والسياسية.

ومن واجبات المغتربين أيضاً الحفاظ على الهوية القومية في الأجيال الجديدة، وتعليم الأبناء اللغة والتاريخ والقيم القومية، وربطهم بوطنهم روحياً وثقافياً، لأن المعركة ليست عسكرية فقط، بل هي أيضاً معركة وعي وانتماء. إن الأمة التي تفقد أبناءها في الاغتراب تفقد جزءاً من قوتها، أما الأمة التي تحافظ على رابط أبنائها بوطنهم فتعزز قدرتها على النهوض والصمود.

ولا يقل أهمية عن ذلك الواجب الإنساني والاجتماعي تجاه أهلنا في الوطن. فالمحنة التي يعيشها شعبنا اليوم تتطلب تضامناً فعلياً، من خلال دعم العائلات المتضررة، والمساهمة في حملات الإغاثة، وتأمين ما أمكن من وسائل العون لتخفيف معاناة الناس. إن أقل ما يمكن أن يقدمه المغترب هو أن يقف إلى جانب شعبه في هذه الظروف القاسية، وأن يمد يد العون لأهله الذين يواجهون القتل والتهجير والدمار.

لكن الدور المطلوب لا يقتصر على الدعم المادي، بل يشمل أيضاً العمل الثقافي والفكري والإعلامي. فالمثقفون والأدباء والفنانون في المغتربات مدعوون لإنتاج الأعمال التي تعزز الوعي القومي، وتبرز حقيقة قضيتنا، وتظهر الوجه الحضاري لأمتنا، وتزرع في نفوس الأجيال الجديدة روح الانتماء والثقة بالذات. فالثقافة، كما أدرك سعاد، إحدى أهم أدوات النهوض ومواجهة التحديات⁽¹⁾.

1 - محاضرة الزعيم في مؤتمر المدرسين، النظام الجديد، المجلد 1، العدد 5، يوليو/ تموز - أغسطس/ آب 1948.

ولو كان سعادته بيننا اليوم، لكرّر نداءه إلى المغتربين، داعياً إياهم إلى تحويل وجودهم في العالم إلى قوة منظمة في خدمة الأمة. فقد دعا الجالية السورية إلى أن تكون «جماعةً قويّةً قائمةً بنصيبها من العمل الذي يفرضه عليها واجب الكرامة وواجب المصلحة نحو الوطن»⁽¹⁾، مؤكداً أنّ مسؤولية المغتربين لا تتحقّق بالكلام، بل بالفعل المنظم. كما شدّد على أنّ النداء إليهم هو «نداءٌ إلى العمل القومي، إلى التعاون بإخلاص على توليد قوةٍ ماديّةٍ وروحيّةٍ يمكننا أن نعتمد عليها حين الحاجة»⁽²⁾.

إنّ الأمة التي تملك أبناءً في الوطن والمغترب يعملون بروح واحدة لا يمكن أن تُهزم، لأنّ قوتها تصبّح موزعةً في كلّ مكان. وقد شدّد سعادته على هذه الحقيقة حين قال إنّ «كلّ سوريٍّ أينما كان مسؤولٌ عن الذلّ الضارب أطنابه في بلاده»⁽³⁾، وهو قولٌ يحملُ المغتربَ مسؤوليةَ المشاركة في إزالة هذا الذلّ، لا الوقوف موقف المتفرّج عليه. ومن هنا، فإنّ وجود المغتربين في العالم ليس ابتعاداً عن القضية، بل موقعٌ متقدّمٌ لخدمتها، لأنّ معركة الأمة شاملةٌ تمتدُّ إلى كلّ ميدانٍ سياسيٍّ، وإعلاميٍّ، وثقافيٍّ، واقتصاديٍّ.

فالمغتربون اليوم مدعوون لأن يكونوا جزءاً حياً من معركة الصمود: ينشرون الحقيقة، ويعززون التضامن، ويدعمون صمود شعبهم، ويحافظون على هوية أجيالهم. وهم مدعوون أيضاً إلى التحرك في ساحات البلدان التي يعيشون فيها، والتظاهر مع شعوب العالم ضدّ ما يتعرّض له وطنهم من قتل وإبادة ودمار، والمطالبة بإدانة العدوان ووقف الحرب، وفضح الجرائم التي ترتكب بحقّ المدنيين. وحين تتكامل طاقات الوطن والمغترب، تتحوّل الأمة إلى قوةٍ واحدةٍ متماسكة، قادرةٍ على النهوض مهما عظمت التحديات.

فلنكن جميعاً، في الوطن والمغترب، على مستوى هذه المسؤولية التاريخية، ولنحوّل انتشارنا في العالم إلى طاقةٍ دعم و صمود، ولنثبت أنّ الأمة التي تتكاتف قواها لا تُهزم، بل تنهض من جراحها أكثر وعياً وصلابةً وإيماناً بقضيتها.

1 - أنطون سعادته، «القضية القومية الصهيونية وامتدادها»، ص. 169.

2 - المرجع ذاته.

3 - «المرجع ذاته».

«كرونولوجيا» الطغاة عبر التاريخ وإلى العصر الحديث.

أنطوان يزبك



مجتمع

هناك حكايات يستحقّ التوقف عندها وأخذ العبر، فالطاغية هو إنسان تجتمع لديه كل العقد التي اكتشفها علم النفس أو حتى تلك التي لم يكتشفها بعد، وأهمّها النرجسيّة والسيكوباتية والإجرام اللامحدود، لكن في النهاية لكل طاغية حساب عسير مهما تكبر أو تجبرّ.

لا شك في أننا نشهد اليوم مرحلة صعود الإمبراطوريات الكبرى، التي تسعى الى الهيمنة على العالم بأسره واقتسام ثرواته من خلال الحروب الشرسة والقتل والتدمير المنهجي الوحشي لكل بلدان العالم هذا النهج يفتح من جديد سيرة الطغاة عبر التاريخ منذ أوّل الخليقة إلى يومنا الحالي.

ويرتاح من الطنين. لكن مع الأسف الشديد لم يفلح هذا العلاج ومات الملك النمروود إثر ضربة قوية كالأها له أحد المارّة. كانت ضربة تفوق الحدّ المطلوب في عنفها فقتلته على الفور.

في حكايات أخرى من التاريخ نجد أحيانا من يظلم البيعة والشعب، ولكن تحصل معه أحداث قد تبدّل من سلوكه السيء وتجعله يعود الى صوابه. من تلك الحكايات ما نقله لنا الطرطوشي عن عبد الملك بن مروان.

حكى الطرطوشي أن عبد الملك هذا، انتابه أرق شديد منعه من النوم فاستدعى من يحدثه فأخبره قصة رمزيّة:

كان في الموصل بومة وفي البصرة بومة فخطبت بومة الموصل إلى بومة البصرة ابنتها لابنها، فقالت بومة البصرة لا افعل ان لم تجعلي لي صداقها مئة ضيعة خراب فقالت بومة الموصل لا أقدر على ذلك الآن ولكن إن دام حكم وليّنا سلّمه الله سنة واحدة بعد فعلته!

حينئذ استيقظ عبد الملك من غفلة طاغوته وجلس للمظالم وأنصف الناس!

عبر تتابع حقبات التاريخ شهدنا على حصول تحولات كبرى تبدّل الأمر الواقع وتغيّر الظروف السائدة ولا شيء يبقى على ما هو.

بداية نبداً من قصة الملك النمروود في التوراة، يُعتبر الملك النمروود من أوائل طغاة العالم، هو الذي أمر ببناء برج بابل الشهير ليصل إلى ربّ السماء كي يتحداه ويقبل من قوّته وقدرته وقد سجّل بعمله هذا أول موقف لطاغية في التاريخ في تبجّحه وجنونه، وربما اشتُقت عبارة «النمرودة» من اسم النمروود، أما القصة فلا تنتهي عندما انهدم البرج وتبعته بلبله الألسن، بل ثمة تتمة للحكاية حول نهاية الملك النمروود الطاغية وطريقة وفاته.

يُحكى أن فراشة طنّانة دخلت صدفة أذن النمروود وعانى جرّاء ذلك من ألم شديد بحيث لا يستكين صوت الطنين، لا ليلاً ولا نهاراً فما كان لدى الملك النمروود من حلّ سوى واحد من أسوأ ما يكون:

الوقوف على قارعة الطريق يطلب من المارّة أن يكيلوا له الضربات على رأسه حتى تخرج الفراشة المزعجة

الرئيس الامريكى دونالد ترامب أن بإمكان البابا قول ما يحلو له بشأن القضايا العالمية لكن عليه ان يدرك واقع هذا العالم البغيض وهنا نسأل ترامب من الذي جعل هذا العالم بغيضا؟

لقد بدأ السجال بين البابا وترامب بعد ان وجّه بابا روما انتقادات لسياسات الإدارة الأمريكية لاسيما تلك المتعلقة بالحرب على إيران وبسبب حكومة ترامب التي تضطهد المهاجرين الضعفاء وكان البابا صريحا حين قال الويل لمن يُخضع الأديان واسم الرب لأهدافه العسكرية والاقتصادية والسياسية الشخصية. لكن وقاحة الطاغية لا تعرف حدودا.

بانتظار الفراشة الطنّانة كي تقوم بعملها المبارك علينا أن نقوم بعملنا وواجبنا وهو مواجهة الطغاة كما قال انطون سعادة

لا بأس أن نكون طغاة على المفاسد، لأن قضيتنا ليست إلا قضية الحق والخير والجمال.

نحن بدورنا نتمنى ان يستفيق طغاة العالم من غفلتهم، علّهم يستقيمون ويعودون الى صوابهم ويرحمون عباد الله المظلومين في كل بقعة من بقاع الأرض!

وبعد ماذا نتمنى وقد عزّ علينا التمني، هل تحصل المعجزة مع رجل من طينة دونالد ترامب؟ كأن يحضر عليه في الليل ملك الموت، يزوره في الحلم فيرعوى ويبدّل من سلوكياته الحربية وأطماعه واطماع شركائه، الذين يمعنون في خراب الكون؟

بقي لنا أن نسأل عن نوعيّة الأحلام التي يشاهدها ترامب، أم أنه ينام ملء جفونه عن «شوارد» هذا الكون وعذاباته، ينام نوما عميقا لا يشعر معه بأي ذنب أو تبكيت ضمير ولم لا فهو الحاكم «بأمر الله» المطلق ومن مآثره ادعاء الألوهيّة وآخر ما جادت به قريحته؛ التصدّي لبابا روما بعد تصريح البابا خلال زيارته إلى أفريقيا:

قال بابا الفاتيكان ليو الرابع عشر أن العالم يتعرّض للتدمير على أيدي حفنة من الطغاة وفي المقابل اعتبر

نظامنا الطائفي المسمّى «ديمقراطية توافقية»

د. صفية سعادة



ثقافة

الروحي والمضمار الزمني السياسي. بدلاً من هذا، أسس النظام الطائفي لشرح عميق بين مكونات المجتمع، ولحروب دامية متكررة في تاريخ لبنان الحديث، وكون عاملاً مركزياً في عدم الاستقرار بإضافته المادة 95 إلى الدستور اللبناني التي ترسخ توزيع السلطة بين الطوائف الرئيسية، فأصبح البلد عرضة لاهتزازات دائمة بسبب التكاثر على السلطة، بسبب

لو نجح النظام الطائفي للدولة اللبنانية في توحيد المجتمع بجميع فئاته والوانه، ولو استطاع أن يخلق قواسم مشتركة بين أفرادها، ولو ساهم في بلورة مفهوم الوطن والمواطن، لربما كان أفخم من طالب ولا يزال يطالب بمجتمع مدني، وبفصل بين الدين والدولة، وبعلمانية، مع العلم أن العلمنة لا تعني البتة الكفر بالدين، بل الفصل بين المضمار

وبدلاً من أن يكون المواطن/المواطنة المرجع الأول والأخير للقرارات التي تمس حياته ومصيره، يتحوّل إلى ضحية، إذ تسلبه مرجعيات الطوائف ورؤوسها حقوقه، وتفرض عليه واجبات ليس في مقدوره أن يرفضها أو يغيرها. إذًا، لا يجد المواطن/ة أمامه أي مرجعية يلجأ إليها للاعتراض على ممارسات هذا النظام الذي يجمع الحريات الفردية، وحرية الاختيار، فالنظام الطائفي نظام لاديمقراطي، وقمعي لأنه لا يعترف بحرية المواطن، أو حتى بوجود مواطن أصلاً، فاللبناني إما مسلم أو مسيحي، وهو ينتخب أو يُنتخب على أساس ديني ومذهبي.

ان التركيبة الطائفية التي ابتدعها لبنان تدمّر الوطن والمواطن للأسباب التالية:

أولاً، تؤدي الطوائف دور الحاجز والمانع من تواصل المواطنين بعضهم مع بعض، لأن التواصل والالفة والتزاوج بين أعضاء الطوائف يؤدي إلى انهيار النظام الطائفي، فهذا الأخير تأسس على مبدأ التفرقة بين المواطنين، ومنعهم من

تقلص أو اتساع طائفة ما، أو بسبب الدعم الخارجي الذي تحوز عليه طائفة في مواجهتها للطوائف المنافسة، أو بسبب التقدم الاجتماعي الاقتصادي، أو الثراء المادي لإحدى هذه المجموعات الطائفية؛ كل ذلك يحصل باسم «الديمقراطية التوافقية»!

والحال ان ادراج النظام الطائفي تحت خانة «الديمقراطية» لا يعدو كونه عملية خادعة إذ انه في الأنظمة الديمقراطية أي تغيير يطرأ على المزاج العام للمواطنين يظهر من خلال الانتخابات النيابية، والانتخابات الرئاسية، والانتخابات البلدية التي تفتح المجال للمواطن أن يعكس مسار السلطة الحاكمة، فتظل البلاد في حالة مستقرة لأنها تتبع إرادة الشعب الجامعة، بينما نجد ان الشعب لا يستطيع تغيير مفاعيل النظام الطائفي عبر أي عملية انتخابية ما يؤدي إلى تشجّع ومواجهة وحروب بين الطوائف في محاولة لفرض رأي وهيمنة إحدى الطوائف على الأخرى، وينتج عن ذلك عدم تطوّر المجتمع في أفضل الحالات، وتدميره في أسوأها.

رابعاً، برهنت التجربة التاريخية ان النظام الطائفي يعيد استنساخ الطبقة الحاكمة ذاتها مهما تغيرت الاحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية والدولية، لأن هذه الطبقة تمثّل مصالح الطوائف لا مصالح الوطن والمواطن.

خامساً، كي يحافظ هذا النظام على وجوده وديمومته، يعارض الامام بالمعرفة والاعتراف بالتطوّر والتحوّل والأ ما هو سبب عدم لجوء السلطة الحاكمة عبر العقود إلى اجراء تعداد رسمي للسكان الموجودين على الأراضي اللبنانية، فيما التعداد السكاني الوحيد الموجود بحوزة المواطنين هو التعداد الذي قامت به قوات الانتداب الفرنسية عام 1932!

ان النظام الطائفي يقف حائلاً دون بناء الدولة الوطنية الحديثة، وينصب جداراً من غير الممكن اختراقه من قبل المواطن للحصول على حقوقه، بالرغم من أن القرار في الشأن العام يجب أن يعود إلى المواطن لا إلى أنظمة تعسفية تكبّل المواطن وتمنعه من تغيير مساره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

النظر إلى أنفسهم كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لا بل ان بعض الطوائف تنظر إلى غيرها على أنها عدو يجب مجابهته والقضاء عليه وشلّ قدراته، وعدم السماح له بالوصول إلى السلطة والسيطرة على مقدرات البلاد.

ثانياً، يشدّد هذا النظام على الخلافات والاختلافات بين اللبنانيين، لأن قيام أي مشروع مشترك سيُضعف نفوذ الطوائف، لذلك تنشّب مشادات وتوترات دائمة ضمن مراكز القرار ما يؤدي إلى انعزال المواطنين بحسب طوائفهم، وتقوقعهم ضمن دوائر جغرافية أحادية المذهب الديني.

ثالثاً، السمة البارزة لهذا النظام هو الجمود والشلل والتكلس، فكل اقتراح يقدمه راس طائفة يُجابه تلقائياً بالرفض من طائفة أخرى خشية أن ينجم عن هذا الاقتراح مسّ بمركزها في السلطة وانتقاص لصلاحياتها، ما أدّى إلى عدم تقدّم الدولة اللبنانية خطوة إلى الامام كما نرى في أدبيات الكتّاب منذ استقلال لبنان عام 1943 وحتى يومنا هذا.

الإطار الدستوري لدولة فلسطين

بين متطلبات الشرعية الدستورية وضرورات المشروعية الدولية

عبد العزيز بدر عبد الله القطان

رأي

دولة فلسطين
الدستور
الفلسطيني



ومن هذا المنظور، فإن أي مشروع دستوري لا يمكن النظر إليه باعتباره وثيقة تقنية فحسب، بل باعتباره تعبيراً عن فلسفة سياسية وقانونية تعكس طبيعة المجتمع وتاريخه وتطلعاته المستقبلية.

وتكتسب التجربة الدستورية الفلسطينية أهمية خاصة في الفقه الدستوري المقارن، نظراً لأنها تتشكل في ظل ظروف استثنائية

تشكل الدساتير في النظرية الدستورية الحديثة التعبير الأعلى عن الإرادة القانونية للشعوب، فهي ليست مجرد نصوص تنظيمية تحدد شكل الحكم، وإنما تمثل الإطار الناظم للسلطة، والضامن لعدم انحرافها، والوثيقة التي تؤسس لفكرة الدولة القانونية التي يكون فيها القانون هو المرجعية العليا فوق إرادة الأفراد والسلطات.

بالاعتراف بالشخصية القانونية لدولة فلسطين، خاصة بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 لسنة 2012، والذي عزز المركز القانوني الدولي لفلسطين، ومهد لانضمامها إلى عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، الأمر الذي أوجد ترابطاً بين البناء الدستوري الداخلي والالتزامات القانونية الدولية.

الإطار النظري للدستور الفلسطيني وطبيعته القانونية

أن الفلسفة العامة التي يقوم عليها المشروع تستند إلى فكرة تقييد السلطة بدلاً من إطلاقها، وهو ما يعكس الإدراك القانوني بأن الخطر الأكبر على الدول الناشئة لا يكمن فقط في التحديات الخارجية، وإنما أيضاً في احتمالات الانحراف الداخلي للسلطة، وهو ما تسعى الدساتير الحديثة إلى منعه من خلال بناء منظومة متكاملة من الضوابط القانونية.

وهو اتجاه يتفق مع الفقه الدستوري الذي يرى أن الدستور يجب أن يضع ضمانات تمنع إعادة إنتاج الاستبداد أو تركيز السلطة في يد جهة واحدة، حتى في الظروف الاستثنائية.

تنظيم السلطة السياسية و ضمانات التوازن المؤسسي

تتداخل فيها اعتبارات القانون الدولي مع متطلبات البناء الدستوري الداخلي، وهو ما يجعل عملية صياغة الدستور الفلسطيني ليست مجرد ممارسة تنظيمية للسلطة، بل فعلاً تأسيسياً مرتبطاً بمسار تقرير المصير وبناء الدولة تحت ظروف غير مكتملة السيادة.

ومن الناحية القانونية، فإن صياغة دستور لدولة ناشئة تحت الاحتلال تطرح إشكالية مركبة تتعلق بمدى قدرة النص الدستوري على تحقيق التوازن بين الطابع المثالي للنصوص القانونية وبين الواقع السياسي القائم، الأمر الذي يجعل من الدستور أداة تثبيت للحقوق القانونية للشعب، حتى في حال تعذر ممارستها فعلياً بسبب ظروف القوة القاهرة.

وفي هذا السياق، فإن مسودة الدستور الفلسطيني المؤقت تمثل محاولة لتأسيس عقد اجتماعي قانوني يهدف إلى ضبط ممارسة السلطة ومنع انحرافها، وترسيخ قواعد الحكم الرشيد، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية، وبناء نظام مؤسسي قادر على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان كرامتهم الإنسانية.

كما أن هذا التوجه الدستوري لا ينفصل عن التطورات القانونية الدولية المتعلقة

تحتل منظومة الحقوق والحريات موقعاً محورياً في البناء الدستوري الفلسطيني، حيث يظهر توجه واضح نحو تكريس الضمانات الأساسية التي تشكل جوهر الدولة القانونية، وعلى رأسها الحق في التقاضي باعتباره الوسيلة الأساسية لحماية الحقوق.

ومن الملاحظ أن المشروع يتبنى مفهوماً موضوعياً للعدالة، يقوم على ضمان حق اللجوء إلى القاضي الطبيعي، ومنع تحصين القرارات الإدارية من الرقابة القضائية، وهو ما يشكل تطبيقاً مباشراً لمبدأ خضوع الإدارة للقانون، باعتباره أحد أعمدة دولة القانون.

كما يتضح أن المشروع يحاول بناء منظومة حقوقية متكاملة تتماشى مع المعايير الدولية، وهو ما ينسجم مع انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يفرض على المشرع الدستوري مواءمة النصوص الوطنية مع الالتزامات الدولية.

آليات النزاهة والرقابة كضمانات

للحكم الرشيد

من خلال قراءة المواد المتعلقة بالأجهزة الرقابية، يظهر توجه واضح نحو تعزيز استقلال الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد، وضمان عدم خضوعها للتأثير السياسي، وذلك من خلال منحها الاستقلال المالي والإداري والفني، وتحديد اختصاصاتها

يظهر من التحليل القانوني لنصوص مشروع الدستور أن هناك محاولة لإيجاد توازن مؤسسي بين السلطات العامة، بما يمنع تفول إحداها على الأخرى، ويؤسس لنظام رقابي متبادل يضمن حسن سير العمل العام.

ويبرز هذا التوجه بشكل خاص في تنظيم شروط تولي المناصب العليا، حيث يتجه المشروع إلى وضع قيود قانونية تهدف إلى ضمان النزاهة والاستقلال، مثل اشتراط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وعدم صدور أحكام مخلة بالشرف، وعدم الجمع بين المناصب التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح، وهو ما يعكس محاولة لتأسيس إدارة عامة تقوم على معايير الكفاءة والنزاهة وليس على اعتبارات النفوذ السياسي.

كما يظهر الاهتمام الواضح بوضع قواعد قانونية لمنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، من خلال التأكيد على ضرورة الإفصاح المالي، وتنظيم التعامل مع الأموال العامة، ومنع تضارب المصالح، وهي كلها أدوات قانونية تهدف إلى حماية المال العام وتعزيز الثقة بالمؤسسات. وهو ما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدستوري التي ترفض الحصانة المطلقة.

الحقوق والحريات كمرتكز للدولة

القانونية

بمرور الزمن، لأنها تتعلق بحقوق جماعية ذات طبيعة أمرة في القانون الدولي. من هنا، إن التحليل القانوني لمشروع الدستور الفلسطيني يكشف عن محاولة جادة لبناء إطار دستوري حديث يستجيب لمتطلبات الدولة القانونية، ويؤسس لنظام سياسي يقوم على التوازن بين السلطات، واحترام الحقوق، وتعزيز المساءلة، رغم التحديات الاستثنائية التي تحيط بالتجربة الفلسطينية.

ومن منظور قانوني خالص، فإن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تظل قائمة من حيث وجودها القانوني، بصرف النظر عن مدى القدرة على ممارستها فعلياً، لأن القاعدة المستقرة في القانون الدولي تقضي بأن الحقوق المشروعة لا تسقط بمجرد تعذر تنفيذها، ولا تزول نتيجة الإكراه أو الاحتلال.

وعليه، فإن النتيجة القانونية المنطقية تقود إلى التأكيد أن القضية الفلسطينية، بوصفها مسألة حق قانوني دولي، تظل قائمة من حيث وجودها القانوني إلى أن يتم تسويتها وفق قواعد الشرعية الدولية، وهو ما يعني أن بقاء هذا الحق ليس مسألة خطاب سياسي، بل نتيجة قانونية تفرضها طبيعة الحقوق غير القابلة للتصرف في النظام القانوني الدولي.

بدقة، بما يمنع التداخل مع سلطات أخرى. كما يظهر الاهتمام بتعزيز الشفافية في إدارة الوظيفة العامة، من خلال التأكيد على مبادئ الجدارة وتكافؤ الفرص، ومنع المحاباة، وضمان خضوع التعيينات للرقابة القانونية، وهو ما يشكل تطبيقاً عملياً لمبادئ الحكم الرشيد في الإدارة العامة.

البعد الدولي للقضية الفلسطينية في السياق الدستوري

لا يمكن تحليل الدستور الفلسطيني بمعزل عن الإطار القانوني الدولي للقضية الفلسطينية، حيث إن الأساس القانوني لوجود الدولة الفلسطينية يستند إلى حق تقرير المصير، وهو حق معترف به في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

كما أن القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين تشكل جزءاً من الخلفية القانونية التي تؤثر في البناء الدستوري، خاصة القرارات التي تؤكد عدم مشروعية الاستيطان، وحق اللاجئين في العودة، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

ومن الناحية القانونية البحتة، فإن هذه الحقوق تندرج ضمن الحقوق غير القابلة للتصرف، والتي لا يجوز إلغاؤها أو إسقاطها

تبدّل الأدوار... حين تُفرض الشروط ولا تُطلب

د. طارق سامي خوري - النائب السابق في البرلمان الأردني

الكلمة الفصل



في خضمّ التصريحات الأخيرة
الصادرة عن الإعلام الإيراني،
والتي أكّدت أنّ طهران لا تعترف
بتمديد وقف إطلاق النار، وأنّ
التزامها به يبقى مرهوناً بما تراه
متوافقاً مع مصالحها الوطنية،
تتّضح معالم مرحلةٍ مختلفة في
إدارة الصراع... مرحلة لا تقوم
على القبول أو الرفض، بل على
فرض الإيقاع ورفع سقف الشروط.

واضح. وهذا بحد ذاته انتقال من موقع ردّ الفعل إلى موقع الفعل.

في المقابل، تبدو الولايات المتحدة أمام معادلة معقّدة: فكّ الحصار البحري يعني اعترافاً ضمناً بالضغط الإيراني، وعدم فكّه يعني إبقاء التوتر قائماً واحتمال انهيار أي هدنة.

لذلك، فإنّ أي تمديد للهدنة يمكن قراءته كخطوة تكتيكية لتفادي التصعيد، بعد تبيّن جدية الموقف الإيراني، ووضوح أنّ طهران لن تذهب إلى مفاوضات شكلية تحت الضغط.

موقفي واضح:

أنا مع كلّ موقفٍ يُدلّ الكيان ويكسر الهيمنة الأمريكية، ومع كلّ جهةٍ تفرض شروطها ولا تقبل أن تُفرض عليها. وإنّ الحياة وقفةٌ عزٌّ فقط.

وفي المقابل، جاء الردّ الإيراني بأنّ ترامب ليس في موقع يُمكنه من تمديد الهدنة أو إلغائها، في رسالةٍ مباشرة تهدف إلى كسر صورة القرار الأحادي الأمريكي، وإعادة رسم معادلة التأثير.

انطلاقاً من هذه المعطيات، أرى أنّ ما يجري ليس مجرد هدنة، بل إعادة تموضع في ميزان القوة.

إيران، وفق هذا السياق، لم تكتفِ برفض الإملاءات، بل وضعت شرطاً جوهرياً غير قابل للتجاوز: وقف الحصار البحري على موانئها، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أي تهدئة حقيقية.

وهنا تتجلّى نقطة التحوّل:

الذهاب إلى المفاوضات لم يعد خياراً مفتوحاً دون مقابل، بل أصبح مشروطاً بإجراء سيادي